

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة لنيل شهادة الماستر

دور التأمين في تغطية المخاطر المهنية دراس حالة على مستوى شركة (SAA) دلس

التخصص: اقتصاد تأمينات

إشراف الأستاذ:

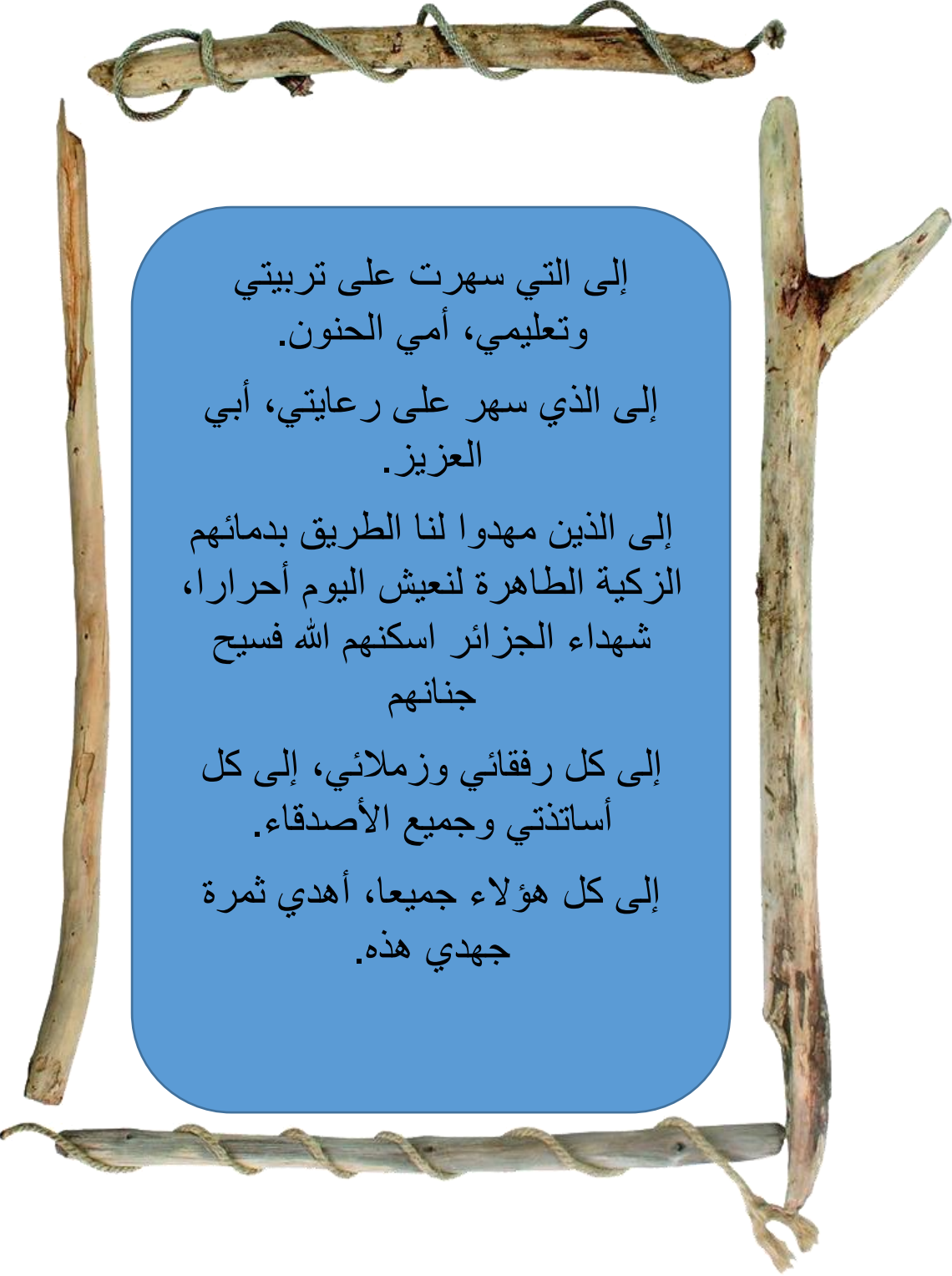
- بداش بوبكر

إعداد الطالب:

- سعيدي حسام

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إلى التي سهرت على تربيتي
وتعليمي، أُمي الحنون.
إلى الذي سهر على رعايتي، أبي
العزیز.

إلى الذين مهدوا لنا الطريق بدمائهم
الزكية الطاهرة لنعيش اليوم أحراراً،
شهداء الجزائر اسكنهم الله فسيح
جنانهم

إلى كل رفقائي وزملائي، إلى كل
أساتذتي وجميع الأصدقاء.

إلى كل هؤلاء جميعاً، أهدي ثمرة
جهدي هذه.

بادئ ذي بدء، أشكر الله العلي القدير الذي وفقني لإتمام هذا
البحث،

كما أتقدم بالشكر الخالص وتقديري الكبير إلى الأستاذ
المشرف، بداش بوبكر

على صبره معنا وعلى ما أولاه من عناية واهتمام لإتمام
البحث،

كما أتقدم بخالص الشكر الجزيل إلى مدير وكالة دلس محمد
شربالي والذي لم ييخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة وإلى
كل افراد الوكالة على كل التسهيلات التي منحوها لنا

كما أتقدم بشكري الخاص لكل الأساتذة والزملاء الذين لم
يتوقفوا عن دعمنا ونصحنا

لإتمام البحث، وإلى كل من ساعدني وشجعني من قريب أو
بعيد.

كما أوجه شكري للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على
قبول مناقشة هذا

البحث وتقييمه.

المخلص:

تركز الدراسة على البحث وإيجاد آليات ووسائل لمواجهة الأخطار التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية ، حيث تعد وظيفة إدارة المخاطر دورًا هامًا في تقليل من حجم الخسائر التي تتعرض لها المؤسسة، هذا يأتي من خلال السعي المستمر للإنسان لاستخدام الأساليب العلمية الحديثة في مواجهة المخاطر التي يواجهها، تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، بما في ذلك التعريف بالتأمين كآلية لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وفهم واقع سوق التأمين في الجزائر.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في هذا البحث من أجل تحليل الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات وإعطاء صورة عامة عن التأمين ودوره في تغطية الاخطار، والإحاطة بكافة جوانب الموضوع وبغية التوصل إلى النتائج المرجوة من خلال هذه الدراسة، معتمدين في ذلك على الكتب والمواقع الالكترونية والرسائل العلمية والتقارير.

توصلنا من خلال فصول هذه الدراسة إلى عدة نتائج ففي الجانب النظري يعتبر التأمين كأداة لإدارة المخاطر؛ فالتأمين هو أفضل الوسيلة لتجنب الخسائر بالنسبة للمؤسسات وعن طريق التأمين تحصل المؤسسات على حماية لممتلكاتها ووسائل إنتاجها من مختلف الأخطار التي قد تواجهها، مثل الحوادث، الحرائق، الكوارث الطبيعية، والسرقة. وفي حالة وقوع أي خسارة أو ضرر، يتم تعويض المؤسسة بشكل مالي لتغطية التكاليف واستعادة التلفيات، أما نتائج الجانب التطبيقي تحاول الشركات الوطنية للتأمين من خلال عقود التأمين أن تقلل من حالات تحقق الاضرار، حيث تساهم الشركات في تغطية الأخطار وهذا من خلال حجم التعويضات التي تسدها الشركة للمؤمن له في حالة تحقق الخطر.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين، التأمين، الخطر، إدارة الاخطار، القسط الصافي، التعويضات، نظام التأمين الجزائري.

Abstract :

The study focuses on researching and finding mechanisms and methods to confront the risks faced by economic and professional institutions, Risk management plays a crucial role in reducing the damages and losses incurred by these institutions, This is achieved through the continuous pursuit of using modern scientific methods to confront the risks, The study aims to achieve several objectives, including defining insurance as a mechanism for managing the risks faced by institutions and understanding the reality of the insurance market in Algeria.

The descriptive method was adopted in this research to analyze the problem, test the hypotheses, and provide an overview of insurance and its role in risk coverage. It aimed to cover all aspects of the subject and reach the desired results through reliance on books, websites, scientific papers, and reports.

Through the chapters of this study, we have reached several results. In the theoretical aspect, insurance is considered a tool for risk management. It is the best means to avoid losses for institutions. Through insurance, institutions obtain protection for their assets and production means from various risks they may face, such as accidents, fires, natural disasters, and theft. In case of any loss or damage, the institution is financially compensated to cover the costs and recover the damages. As for the practical aspect, national insurance companies attempt to minimize the occurrence of damages through insurance contracts. These companies contribute to risk coverage through the size of compensations they pay to the insured party in case of risk occurrence.

Keywords: Insurance companies, the insurance, risk, risk management, the net premium, compensations, système d'assurance algérien.

فهرس المحتويات:

الصفحة	الفهرس العام
	الاهداء
	الشكر والعرفان
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
	قائمة المختصرات
	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول: واقع التأمين في الجزائر	
1	تمهيد:
2	المبحث الأول: مراحل تطو نشاط التأمين في الجزائر
2	المطلب الأول: مرحلة الاستقلال
3	المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة لنشاط التأمين
4	المطلب الثالث: مرحلة الغاء احتكار الدولة لنشاط التأمين
7	المبحث الثاني: سوق التأمين في الجزائر
7	المطلب الأول: الشركات الوطنية قبل صدور قانون 07-95
9	المطلب الثاني: الشركات التأمين المختصة والأخرى بعد صدور قانون 07-95
10	المطلب الثالث: الهيئات الإشرافية والرقابية لتنظيم قطاع التأمين في الجزائر
13	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: تأمين الاخطار المهنية	
15	تمهيد
16	المبحث الأول: تغطية الاخطار المهنية في شركات التأمين
16	المطلب الأول: عناصر عقد التأمين ضد الاخطار
22	المطلب الثاني: المفهوم ودور التأمين
24	المطلب الثالث: أنواع التأمين
25	المبحث الثاني: عقد التأمين المهني متعدد المخاطر
25	المطلب الأول: تأمين الحريق والأخطار اللاحقة له

29	المطلب الثاني: تأمين المسؤولية المدنية والموارد البشرية
31	المطلب الثالث: تأمين مخاطر التكنولوجيا المعلومات وتأمين خدمات أخرى
35	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات (SAA)
37	تمهيد
38	المبحث الأول: تقديم عام للشركة الوطنية للتأمين (SAA)
38	المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للشركة
44	المطلب الثاني: نبذة تاريخية حول وكالة (SAA) بدلس
46	المطلب الثالث: المخاطر التي تتعرض لها الوكالة
47	المبحث الثاني: عرض وتحليل منتجات وكالة (SAA)
47	المطلب الأول: المنتجات المقدمة لدى الوكالة
50	المطلب الثاني: الأقساط والتعويضات الوكالة
55	المطلب الثالث: دراسة حالة عقد التأمين المهني متعدد المخاطر
57	الخاتمة
63	قائمة المراجع
67	قائمة الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
38	بطاقة فنية لشركة SAA	1
39	تقسيم المراحل التي مرت بها الشركة الوطنية للتأمين SAA	2
42	المديريات الجهوية لـSAA	3
50	جدول تطور الأقساط الصافية والعقود	4
53	جدول تطور التعويضات	5

قائمة الاشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	هيكل تنظيم ومراقبة قطاع التأمين في الجزائر	1
19	تصنيف المخاطر	2
41	الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لـ SAA	3
45	الهيكل التنظيمي للوكالة	4
51	تطور الأقساط الصافية ما بين 2018/2017	5
52	تطور عقود التأمين ما بين 2018/2017	6
54	تطور التعويضات ما بين 2018/2017	7

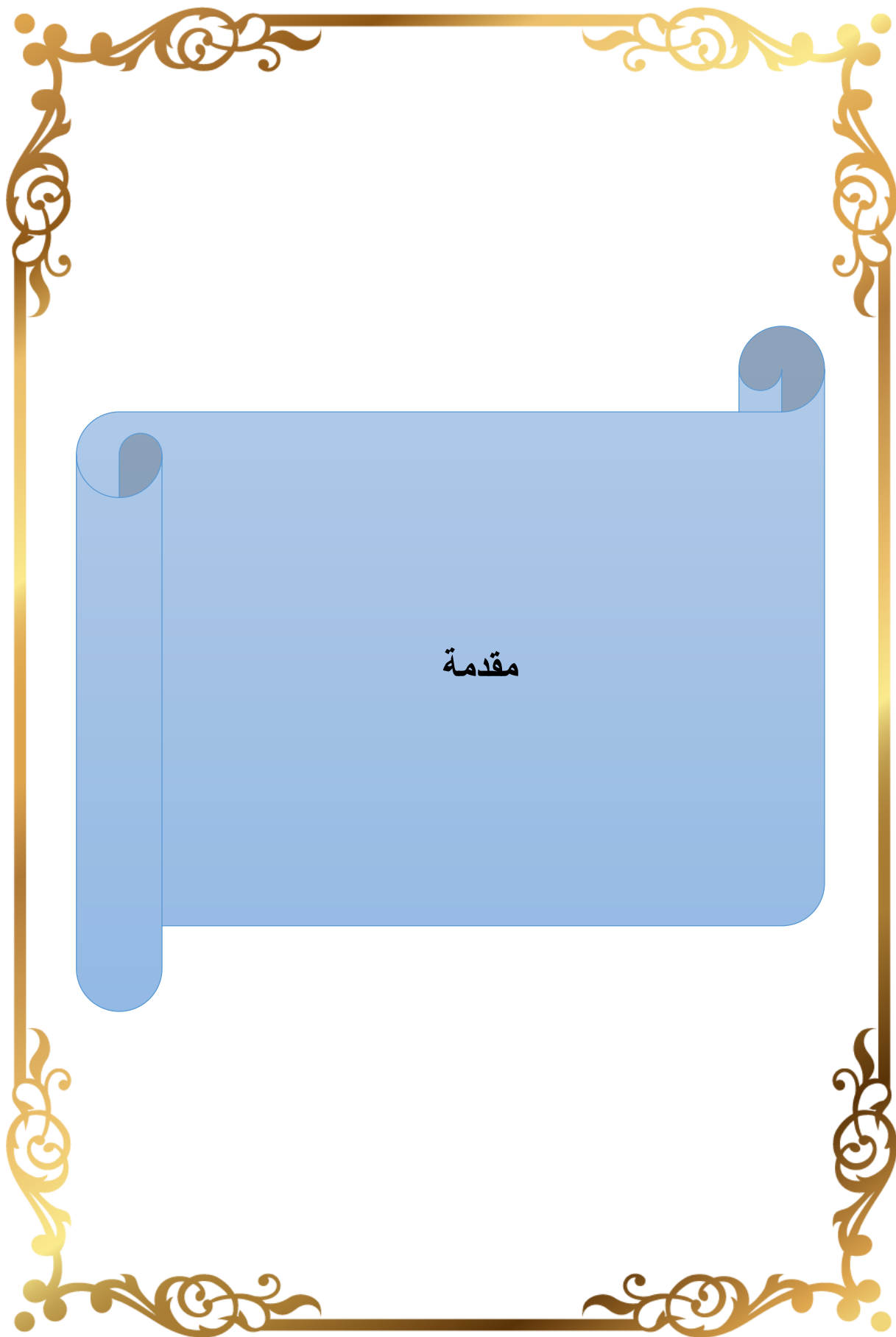
قائمة المختصرات

اختصار الرمز	الدلالة باللغة الفرنسية	الدلالة باللغة العربية
SAA	Société Algérienne d'Assurance	الشركة الجزائرية للتأمين
AGCI	L'Algérienne de Garantie des Crédit d'Investissement	الشركة الجزائرية لضمان قرض الإستثمار
CAAR	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance	الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين
CAAT	Compagnie Algérienne des Assurances	الشركة الجزائرية للتأمين الشامل
CAGEX	Compagnie Algérienne de Garantie des Exportations	الشركة الجزائرية لضمان الصادرات
2 A	L'Algérienne des Assurances	الشركة الجزائرية للتأمينات
CASH	Compagnie d'Assurance des Hydrocarbures	الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات
CCR	Compagnie Centrale de Réassurance	الشركة المركزية لإعادة التأمين
CIAR	Compagnie Internationale d'Assurance et Réassurance	الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين
CNA	Conseil Nationale des Assurances	المجلس الوطني للتأمينات ¹
GAM	Générale des Assurance Méditerranéenne	الشركة العامة للتأمينات المتوسطية
S P A	Société par action	شركة المساهمة
MAATEC	Mutuelle Assurance Algérienne des Travailleurs de l'Education et de la Culture	تعاضدية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة
TALA	Tamine Life Algerie	شركة تأمين لايف
SGCI	Société de Garantie de Crédit Immobilier	شركة ضمان القرض العقاري
TRUST	Trust Algéria Assurance et réassurance	ترست الجزائر للتأمين و إعادة التأمين
CNMA	Caisse Nationale de Mutualité Agricole	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
FGAS	Federation Garantie AlgerienSociété	صندوق ضمان المؤمنين لهم
UAR	Union Algérienne des Sociétés et Réassurance	اتحاد المؤمنين الجزائريين

لجنة الإشراف على التأمينات	Commission de Supervision des Assurances	CSA
----------------------------	---	-----

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
67	بطاقة فنية لشركة SAA	1
68	الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لشركة SAA	2
69	بوليصة التأمين	3
70	المديريات الجهوية لشركة SAA	4
71	الهيكل التنظيمي لوكالة SAA	5
72	الأقساط المدفوعة على المنتجات التأمينية	6
73	التعويضات المدفوعة	7



مقدمة

يعتبر التأمين نظام مالي واقتصادي يهدف إلى تقديم حماية مالية وتعويض للأفراد والمؤسسات في حالة وقوع خطر محتمل، ويعد أداة هامة للتحكم في المخاطر والحفاظ على استقرار المجتمع والاقتصاد.

يعتمد نظام التأمين على مفهوم المشاركة الجماعية، حيث يقوم الأفراد أو المؤسسات بدفع مبالغ مالية منتظمة (الأقساط) إلى شركة التأمين، وتجمع هذه المبالغ لتكون "صندوقاً" يُستخدم لتعويض الخسائر المحتملة التي يمكن أن تحدث للمشاركين في المستقبل، يتعامل الأفراد والشركات مع شركات التأمين لتحويل المخاطر التي يتعرضون لها، مثل الحوادث المرورية، أو الكوارث الطبيعية، إلى شركات التأمين وبالتالي، يحصل المشاركون على الحماية المالية والتعويض المناسب للخسائر المغطاة في حالة وقوع الحادث المؤمن عليه.

تشمل مجالات التأمين الرئيسية، التأمين على الحياة، والتأمين على الممتلكات، والتأمين على المسؤولية المدنية، توفر هذه التأمينات الحماية المالية للأفراد والمؤسسات في حالة حدوث خطر محتمل يؤثر على حياتهم أو أعمالهم، يلعب القطاع التأميني دوراً هاماً في الاقتصاد عن طريق تعزيز الاستثمار وتوفير الاستقرار المالي للمؤسسات والأفراد، وتتعدد أهمية التأمين بما في ذلك تحفيز الابتكار والتنمية الاقتصادية وتقليل الأعباء المالية على المجتمع ككل.

لقد أصبح التأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لا يمكن للأفراد أو المؤسسات تفاديها، وإن التأمين في شكله الحالي لا يهدف فقط إلى حماية الأفراد والممتلكات و إرجاع أوضاعهم إلى نفس المركز المالي الذي كانت عليه قبل وقوع الحادث بل أصبح له أهداف اقتصادية و إجتماعية كبرى.

والجزائر كغيرها من الدول سارعت منذ الفترة الأولى من الإستقلال، إلى محاولة تنظيم قطاع التأمين وإنشاء عدة شركات وطنية، بغية حماية الإقتصاد الوطني ومحاربة استغلال وهيمنة الشركات الأجنبية على قطاع التأمين الوطني وتفعيل دوره في حماية الأفراد والمؤسسات الاقتصادية من المخاطر التي تهددهم.

1/ الإشكالية:

• ما هو دور التأمين في تغطية الاخطار المهنية والصناعية؟

2/ الأسئلة الفرعية:

ولتوضيح هذا التساؤل أكثر، قمنا بطرح عدد من الأسئلة ، وهي:

1. ما هو مفهوم التأمين وماهي انواعه وعناصره؟ وأين تكمن أهميته؟
2. كيف يمكن لشركات التأمين الجزائرية أن تساهم في تغطية المخاطر؟
3. فيما تكمن الأخطار التي قد يتعرض لها الأفراد والمؤسسات أثناء القيام بنشاطاتهم المهنية والاقتصادية.

3/فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات السابقة، تم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

1. التأمين يلعب دوراً مهماً في تغطية المخاطر المهنية والصناعية.
2. التأمين هو أفضل وسيلة لتجنب الخسائر بالنسبة للمؤسسات من أجل حماية ممتلكاتها ووسائل إنتاجها من كافة الأخطار التي قد تتعرض لها، وذلك من خلال آلية التعويض.

3. تساهم الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) في التقليل من أخطار المؤسسات الصناعية والمهنية.

4/أهداف الدراسة :

من خلال دراستنا نسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. إبراز أهمية دور التأمين في تغطية المخاطر المهنية والصناعية.
2. التعرف على واقع سوق التأمين في الجزائر من خلال شركات التأمين.
3. التعريف بالتأمين كآلية للإدارة من المخاطر التي يتعرض لها المؤسسة.

5/أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا الموضوع حول الدور البارز الذي يلعبه قطاع التأمين في الحفاظ على المنشآت الصناعية والاقتصادية وحماية الممتلكات الغير فهو يعتبر اهم وسيلة لحمايتهم من المخاطر التي قد يتعرضون لها في حياتهم اليومية بالإضافة إلى أنه يساهم في تعبئة المدخرات والموارد المالية التي يمكن إعادة استثمارها في قطاعات إنتاجية وتمويل الاقتصاد الوطني بشكل عام.

6/أسباب اختيار موضوع الدراسة :

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب موضوعية وأخرى ذاتية، نوجزها فيما يلي:

أ أسباب موضوعية:

- ✓ تقديم الإطار النظري لنظام التأمين، عناصره وأنواعه ووظائفه.
- ✓ التطرق الى واقع قطاع التأمين في الجزائر واهم المراحل التي مر بها.
- ✓ التعرف على الخدمات المقدمة من طرف الشركة الوطنية للتأمينات (SAA).
- ✓ ومدى مساهمتها في تغطية هذه الأخطار.
- ✓ الحصول على قيمة علمية مضافة من خلال التعرف أكثر على موضوع التأمين وإدارة المخاطر.
- ✓ محاولة الوقوف على مدى التطابق بين المفاهيم النظرية والتطبيقية.

ب أسباب ذاتية:

- ✓ احساسنا بأهمية الموضوع خاصة في الوقت الراهن.
- ✓ الرغبة في التعرف على نشاط التأمين في الجزائر.
- ✓ الميل الشخصي للموضوع سبب الاختيار وهدفنا في إثراء الرصيد المعرفي في هذا المجال.

7/حدود الدراسة البحثية :

تتمثل الحدود المكانية والزمانية لهذه الدراسة في:

أ الحدود المكانية:

تتمثل في مقر الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) بباب الزوار ووكالة دلس التي تعتبر كوحدة تابعة للمديرية الجهوية بتيزي وزو

ب الحدود الزمانية:

ركزنا في بحثنا المتواضع هذا في الجانب الموضوعي على الفترات الزمنية التي تخللها مراحل تطور نشاط قطاع التأمين في الجزائر بغرض تنميته وتنشيطه وبالنسبة للجانب التطبيقي الذي استعملنا فيه عرض وتحليل نوع المنتجات التأمينية، حيث شملت الفترة 2018/2017.

8/ منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في هذا البحث من اجل تحليل الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات وإعطاء صورة عامة عن التأمين ودوره في تغطية الاخطار، والإحاطة بكافة جوانب الموضوع وبغية التوصل إلى النتائج المرجوة من خلال هذه الدراسة، معتمدين في ذلك على الكتب والمواقع الالكترونية والرسائل العلمية والتقارير.

أما الجانب التطبيقي فقمنا بالاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة حالة، وهذا من خلال الملاحظات وجمع البيانات وتحليلها.

9/ الدراسات السابقة:

- رسالة ماجستير بعنوان تسويق خدمات التأمين و اثره على الزبون للطالب بيشاري كريم، بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، السنة الجامعية 2005.

حيث تناولت هذه الدراسة محاولة التعريف بالمفاهيم الأساسية لتسويق الخدمة التأمينية وذلك من خلال تكييف المفاهيم المستعملة في تسويق المنتجات المادية مع خصوصيات قطاع التأمين من جهة وخصوصيات التأمين من جهة أخرى.

- رسالة ماجستير بعنوان إدارة مخاطر شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) للطالبة عقون حكيمة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي السنة الجامعية 2014/2013

حيث تناولت هذه الدراسة مختلف وسائل إدارة المخاطر، التي تتعرض لها شركات التأمين، وكيفية وضع برامج وبناء أنظمة لإدارة هذه المخاطر وكيفية العمل بها في شركات التأمين، حيث تعد وظيفة إدارة المخاطر آلية إنذار مبكر في مواجهة مختلف المخاطر والأزمات المالية.

- رسالة ماجستير بعنوان دور شركات التأمين في تغطية مخاطر المؤسسات التجارية والصناعية مع دراسة حالة مؤسسة صناعية للغرف الصحرافية بعين مليلة للطالبة قزلان امينة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير في تخصص التأمينات جامعة ام البواقي، السنة الجامعية 2014/2013.

يدخل موضوع هذه المذكرة في إطار الدور الذي تلعبه شركات التأمين من أجل حماية المؤسسة و تلبية المتطلبات المتزايدة، لمعالجة مختلف الأخطار التي تهددها أثناء كامل فترة نشاطها، وهو متعلق بالمفاضلة بين الأدوات المختلفة لتسيير الخطر واختيار الأنسب منها.

10/ هيكل الدراسة :

بغية الوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة ودراسة صحة الفرضيات، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين والفصل الأخير تطبيقي:

الفصل الأول: سنتناول فيه إظهار واقع قطاع التأمين في الجزائر، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين من خلال التطرق إلى مراحل تطور نشاط التأمين في الجزائر في المبحث الأول، أما المبحث الثاني سنلقي نظرة عن سوق التأمين في الجزائر من خلال أهم الشركات التي تعمل فيه والهيئات الوصية له.

الفصل الثاني: سنتناول في هذا الفصل عن تأمين المخاطر المهنية، لذا قسم هذا الفصل إلى مبحثين حيث نتطرق في المبحث الأول إلى تغطية المخاطر المهنية في شركات التأمين من خلال تعريف وذكر عناصر وأنواع عقد التأمين، أما في المبحث الثاني فسننتقل إلى عقد التأمين المهني المتعدد المخاطر من خلال ذكر المخاطر التي تلتزم شركات التأمين بتعويضها في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده.

الفصل الثالث: هذا الفصل عبارة على دراسة حالة، حيث سنقوم من خلال هذا الفصل بدراسة حالة على

مستوى الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) .

قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، سنتناول في المبحث الأول نشأة الشركة وهيكلها التنظيمي أما المبحث الثاني نذكر أهم المنتجات التي تقدمها والقيام بتحليل نشاط الشركة خلال الفترة (2017-2018) وكذا دراسة حالة.

الفصل الاول:
واقع قطاع التأمين في الجزائر

تمهيد:

يتميز قطاع التأمين في الجزائر بتطور تدريجي ومتعدد المراحل منذ الاحتلال الفرنسي الى غاية الانفتاح وتحرير سوق التأمين، وتم اتخاذ قوانين متعددة لتنظيم هذا القطاع وضمان انسجامه مع سياسات الدولة الاقتصادية، وفي الوقت الحالي، تم فرض رقابة صارمة من قبل الدولة على هذا القطاع ومن أجل تنظيمه وضمان انسجامه مع السياسات الاقتصادية للدولة الجزائرية، تم إصدار قوانين أخرى وصولاً إلى السياسة الحالية التي تفرض رقابة صارمة من قبل الدولة على هذا القطاع، تم إنشاء مجلس خاص بالتأمين يستشير في المسائل المتعلقة بوضعية نشاط التأمين، وهذا ما تم تنصيبه عليه في القانون رقم 95-07 للتأمين وتنظيمه وتطوره. هذه الإجراءات تهدف إلى المحافظة على تنظيم قطاع التأمين وتعزيزه بما يتوافق مع استراتيجيات الدولة الاقتصادية.

وقصد التعرف على واقع قطاع التأمين في الجزائر تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين هما:

- المبحث الأول: مراحل تطور نشاط التأمين في الجزائر
- المبحث الثاني: سوق التأمين في الجزائر

المبحث الأول: مراحل تطور نشاط التأمين في الجزائر

يعود تاريخ التأمين في الجزائر إلى القرن التاسع عشر، حيث شهدت وجود شركات أجنبية في وقت الاستعمار الفرنسي، في تلك الفترة كانت وثائق التأمين تقتصر على السكان الأوروبيين والمعمّرين ونشاطهم الصناعي والزراعي، تأسست أول شركة تأمين في الجزائر في عام 1845، تحت اسم "شركة التأمين ضد الحريق وعلى الحياة الإنسانية، وافتتحت وكالة في مدينة الجزائر لتنفيذ عملياتها. ومنذ ذلك الحين، ظهرت شركات أخرى تدريجيًا لتلبية احتياجات السكان المعمّرين الأوائل في الجزائر.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة مراحل تطور نشاط التأمين في الجزائر في أربعة مطالب وهي:

❖ **المطلب الأول: مرحلة الاستقلال**

❖ **المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة لنشاط التأمين**

❖ **المطلب الثالث: مرحلة إلغاء احتكار الدولة لنشاط التأمين**

المطلب الأول: مرحلة الاستقلال

توجد تقسيمات مختلفة لمراحل تطور قطاع التأمين في الجزائر عند الفترة التي تلت الاستقلال، حيث من خلال هذه الدراسة قمنا بشيء من التفصيل حول مراحل تطور هذا القطاع حسب التسلسل الزمني على النحو التالي:¹

1- نشاط التأمين في الجزائر غداة الاستقلال :

قبل استقلال الجزائر كان هناك 236 شركة تأمين تعمل في البلاد ومن بين هذه الشركات كانت أكثر من نصفها فرنسية وتعمل كتمثيلية لشركات التأمين الفرنسية استغلت هذه الشركات الفرصة وجنت أرباحًا كبيرة عن طريق إعادة التأمين لدى فروعها في فرنسا لتهريب الأموال لذلك، قام المشرع الجزائري بإصدار القانون 62-157 في ديسمبر 1962، الذي استند إلى التشريع الفرنسي باستثناء ما يتعارض مع سيادة الجزائر، تركّزت هذه الخطوة على حفظ مصالح البلد وانتظار تنظيمات جديدة، نتيجة لهذا القانون غادرت الشركات الأجنبية الجزائر وتخلت عن التزاماتها في تعويض المؤمنين وفقًا لعقود التأمين المبرمة في السوق الجزائري عموماً.

يمكن تقسيم مسيرة تطور قطاع التأمين بعد الاستقلال إلى المراحل التالية:

2- المرحلة الانتقالية (1962-1965):

بعد الاستقلال، شهدت الجزائر فترة اضطراب سياسي واقتصادي، وتسببت هذه الفترة في غياب التنظيمات القانونية لقطاع التأمين الجزائري. في المرحلة الأولى من الاستقلال، استمرت السلطات في اعتماد القواعد الفرنسية المتعلقة بالتأمين، نظرًا لأن معظم الشركات النشطة في هذا القطاع كانت أجنبية، خاصة الشركات الفرنسية، والتي استغلت الفرصة لتحويل جزء كبير من الأموال المحصلة إلى الخارج عن طريق إعادة التأمين. في المرحلة التي تلت الاستقلال، عملت السلطات على تنظيم سوق التأمين لحماية مصالح الجزائر في هذا القطاع. تم تطبيق استراتيجية تهدف إلى تطوير قطاع التأمين، وقد أنت هذه الاستراتيجية في شكل قوانين تشريعية صدرت في 8 أوت 1963 عن المجلس الوطني، أسس من خلالهما الإطار القانوني للسوق الجزائري للتأمين هما:

¹ - بيشاري كريم، تسويق خدمات التأمين وأثره على الزبون، مذكرة ماجستير جامعة بليدة، 2005، ص 83/85.

■ القانون رقم 197-63²

نص هذا القانون على إنشاء عملية إعادة التأمين وجعلها قانونية وإجبارية لكل عمليات التأمين المحققة في الجزائر، بالإضافة إلى إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR كمؤسسة تابعة للدولة بالقرار الصادر في تاريخ 15 أكتوبر 1963.

■ والقانون رقم 201-63³

نص هذا القانون على إلزام شركات التأمين بتقديم ضمانات مسبقة وكذلك طلب الاعتماد لدى وزارة المالية وهكذا تمكن من مواصلة نشاطها في الجزائر.

المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة لنشاط التأمين

في هذا المطلب يمكن تقسيمه على مرحلتين مرحلة احتكار الدولة لنشاط التأمين بين سنة 1962-1988 ومرحلة التخصص بين سنة 1988-1995.

1 مرحلة احتكار الدولة لنشاط التأمين:

تم إصدار الأمر رقم 66-127 في 27 ماي 1966، والذي أقر على احتكار الدولة لجميع عمليات التأمين وبموجب هذا الأمر، كانت الدولة تحتفظ بحق استغلال هذه العمليات عبر الشركات التابعة لها فقط، دون السماح لأي شركات أخرى بالمنافسة في هذا القطاع وبهدف تنظيم احتكار الدولة لقطاع التأمين، تم إصدار المرسوم رقم 66-127 في 27 ماي 1966 وبموجب هذا المرسوم، تأسست "لجنة تقنية للتأمينات"، وكانت مهمتها دراسة وإعداد التدابير المتعلقة بتنظيم وتحسين عمل المؤسسات الوطنية للتأمين.

تم بتاريخ 27 ماي 1966 تأميم شركة تأمين واحدة هي "الشركة الجزائرية للتأمين" (SAA) بموجب الأمر رقم 66-129، في حين تم تصفية باقي أعمال شركات التأمين الأجنبية باستثناء المؤسسات ذات الشكل التعاوني، ليصبح سوق التأمين الجزائري مكونا من:⁵

- الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) مكلف بالتنازل القانوني وكل عمليات التأمين.
- الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) مكلفة بكل عمليات التأمين المباشرة.
- تعاونية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة "MAATEC" مكلفة بتغطية مخاطر منتسبيها.
- الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاونيات الفلاحية (CCRMA)، وتكفل بعمليات تأمين مخاطر الاستغلال الفلاحي.⁶

2 مرحلة التخصص:

تم في هذه المرحلة إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين بموجب الأمر 73-754 في أكتوبر 1973. واكتتب فيها مناصفة الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين والشركة الجزائرية للتأمين (SAA) هدف إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين كان تنمية السوق الوطنية لإعادة التأمين والحفاظ على استقلالية

²- القانون 63 / 167 المتعلق بإنشاء عملية إعادة التأمين وجعلها قانونية وإجبارية لكل عمليات التأمين المحققة في الجزائر.

³- القانون رقم 63 / 201 المتعلق بالالتزامات والضمانات المطلوبة من مؤسسات التأمين التي تمارس نشاطها بالجزائر.

⁴- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 83، سنة 1973.

⁵- عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، ج 1-، مطبعة حيرد، الجزائر، 1998، ص 19

⁶- المرجع نفسه.

⁷- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 3، سنة 1973.

الدولة، تم تحويل الهيئات الوطنية للتأمين التي تقوم بعمليات القبول أو التنازل عن إعادة التأمين في الخارج إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين، وبذلك أكملت الدولة الجزائرية السيطرة على جميع عمليات التأمين من إصدار الوثائق إلى إعادة التأمين بهذا التدبير، تم تنظيم القطاع التأميني بشكل شامل وتعزيز دور الدولة في الرقابة والتنظيم، مما يساهم في تعزيز الاستدامة والاستقلالية الاقتصادية للجزائر في هذا المجال

كما تميزت هذه المرحلة على إعادة هيكلة قطاع التأمين الوطني في الجزائر بمبدأ التخصص، تم ذلك تمشيًا مع أهداف المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، الذي أقرته السلطات العليا في البلاد بموجب الأمر رقم 74-68 في 24 يونيو 1974 بناءً على قرار وزارة المالية رقم 828 في سنة 1975، والذي بدأ تنفيذه في سنة 1976، تم هيكلة سوق التأمين وفقًا لمبدأ التخصص بدلاً من الهيكل التنافسي السابق الذي كان يتعارض مع نظام تسقيف التسعيرات. تم تصميم التخصص وفقًا لفروع التأمين وأنواع العملاء هذه الخطوة تهدف إلى تحسين الكفاءة والتنظيم في سوق التأمين وتعزيز التخصص والتركيز على احتياجات ومتطلبات العملاء المختلفة، تساعد هذه الخطوة أيضًا على تحقيق نظام تسقيف التسعيرات، فتكفلت الشركة الجزائرية للتأمينات (SAA) بالتأمين على المخاطر الصغيرة التالية:

- السيارات.
- المخاطر المنزلية، الحرفيين والتجار، الجماعات المحلية والمؤسسات الأخرى المرتبطة بقطاع الصحة والمهنيين.
- تأمينات الأشخاص (الحوادث، الحياة، المرض... الخ).

أما "الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين فتخصص في استغلال عمليات التأمين على المخاطر الكبرى المرتبطة بنشاط الشركات ومنها:

- المخاطر الانفجارات والحريق.
- المخاطر الصناعية.
- المخاطر النقل الجوي والبحري.⁸

في حين استمر "الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) في التكفل بعمليات تأمين المخاطر الفلاحية، أما "تعاونية التأمين الجزائرية لعمال التربية والثقافة" MAATEC فواصلت نشاطها المتمثل في تأمين مخاطر السيارات.

بدءاً من سنة 1990، وبتحول شركات التأمين الوطنية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية مستقلة ألغي مبدأ التخصص، وبالتالي فتح الباب أمام الشركات: (CAAR)، (SAA) و (CAAT) للاكتتاب في جميع فروع التأمين، وهو ما أدى إلى المنافسة بين هذه الشركات، هذا في ظل استمرار احتكار الدولة للنشاط التأمين.

- المطلب الثالث: مرحلة إلغاء احتكار الدولة لنشاط التأمين:

شهدت الجزائر في نهاية الثمانينات إصلاحات هامة تهدف إلى وقف إهدار الموارد المالية وحل مشكلة ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بقطاع التأمين، تم إصدار الأمر رقم 95-07 في 25 جانفي 1995، الذي أنشأ إطاراً قانونياً جديداً للقطاع تلك التغييرات تأتي في سياق التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، بما في ذلك إصدار دستور جديد والعمل على تحويل

⁸- تاريخ صناعة التأمين في الجزائر <https://insurancepanorama.com>
⁹- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 13، الصادرة في 08 مارس 1995.

الاقتصاد الوطني من نظام اقتصادي موجه يركز على التخطيط المركزي واحتكار الدولة إلى اقتصاد السوق ولقد تم إصدار هذا الأمر لتحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- ترقية وتطوير سوق الوطنية للتأمين قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.
- توفير حماية حقيقية وفعالة للأشخاص والممتلكات.
- رفع حجم الادخار وتوجيهه.
- أما فيما يتعلق بمحتوى هذا الأمر فيمكن القول بأنه جاء بتغييرات عميقة في مجال التأمين أهمها:
- إلغاء احتكار الدولة لعمليات التأمين.
- تقليص التأمينات الإلزامية على بعض المخاطر بهدف خلق حرية تعاقدية بما يتماشى مع اقتصاد السوق.
- حرية شركات التأمين في الاكتتاب في عمليات التأمين المباشرة و/أو إعادة التأمين.
- إحداث مرونة على مستوى النصوص التشريعية الخاصة بالقطاع (تخفيف الشروط الخاصة بالحصول على الاعتماد).¹⁰
- فتح سوق التأمين أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب الذين يرغبون في إنشاء شركات تأمين.
- السماح باعتماد الوسيطاء في سوق التأمين (الوكلاء العامون والسماسرة).
- إلغاء القانون رقم 80-07¹¹ المؤرخ في 09 أوت 1980 المتعلق بالتأمينات.

- الانفتاح وتحرير سوق التأمين (2006):

بالرغم من التعديلات العميقة التي أحدثتها الأمر 95.07 في سوق التأمين، بقيت ممارسة النشاط على مستوى القطاع لا ترقى للأهداف المرجوة والمسطرة من طرف السلطات العمومية، حيث ظل قطاع التأمين يعاني من النقائص التالية:¹²

- مساهمة ضئيلة جدا للقطاع في الناتج الوطني.
- عدم التخلص من المشاكل المالية وركود جانب العرض.
- تركيز نشاط مؤسسات التأمين على تأمين الأضرار (95%)، بينما بقي التأمين على الأشخاص محدودا ب (5%)
- عجز لدى هيئات الرقابة والإشراف على مستوى التنظيم وفي توفر الموارد البشرية المؤهلة.
- في هذا السياق، صدر بتاريخ 20 فيفري 2006 القانون رقم 06-04¹³ المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات، الذي أدخل مجموعة من الإصلاحات هدفت إلى تطوير القطاع وتفعيل أدائه، مع إحكام الرقابة على نشاط التأمين. وتمثلت جملة هذه الإصلاحات في:
- تدعيم حماية حق المؤمن لهم في الاستفادة من التعويضات في حالة حدوث الضرر المؤمن منه؛
- إنشاء هيئة لتمرکز الأخطار تسمى "مركزية الأخطار" تشرف على شركات التأمين وفروع الشركات الأجنبية.

¹⁰ - المرجع نفسه.

¹¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 33، سنة 1980.

¹² - Tafiani Messaoud, Les Assurances en Algérie, OPU, Alger, 1987, P 31 Boualem

¹³ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 15، الصادرة في 12 مارس 2006.

- تعزيز نشاط التأمينات على الأشخاص.
- تعميم التأمين الجماعي.
- الفصل بين أنشطة شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين على الأضرار.
- تحرير سوق التأمين أمام فروع شركات التأمين و/أو إعادة التأمين الأجنبية.
- إنشاء "لجنة الإشراف على التأمينات" كهيئة رقابة على نشاط التأمين وإعادة التأمين تكلف بما يلي:
- 1- السهر على احترام الشركات ووسطاء التأمين المعتمدين، الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين.
- 2- التأكد من أن هذه الشركات تفي بالتزاماتها التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم ولا زالت قادرة على الوفاء.
- 3- التحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركة التأمين وإعادة التأمين.
- 4- تعزيز عمل "لجنة الإشراف على التأمينات" في الرقابة على شركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع الشركات الأجنبية المعتمدة بالتعاون مع مفتشي التأمين ومحافظي الحسابات.
- تأسيس صندوق يسمى "صندوق ضمان المؤمن لهم" يكلف بتحمل، في حالة عجز شركات التأمين، كل أو جزء من الديون تجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين.
- تدعيم وتوسيع شبكة توزيع منتجات التأمينات عن طريق البنوك (التأمين المصرفي) والمؤسسات المالية.
- إدراج مهنة الاكتواري ضمن فئة الخبراء ومحافظي العوريات بعد الحصول على الاعتماد من قبل جمعية شركات التأمين.

المبحث الثاني: سوق التأمين في الجزائر

يعد سوق التأمين في الجزائر أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في البلاد، يتميز بتواجد عدد كبير من شركات التأمين التي تقدم مجموعة متنوعة من خدمات التأمين للأفراد والشركات، يعتبر القطاع جزءاً من عملية التحول الاقتصادي التي شهدتها الجزائر في الثمانينات والتي تهدف إلى تحرير الاقتصاد وزيادة الدور القطاع الخاص، تطور سوق التأمين يعكس التوجه العام نحو تنويع الاقتصاد الجزائري وتعزيز القدرة التنافسية في السوق العالمية. سوف نتطرق في هذا المبحث الى دراسة سوق التأمين في الجزائر في ثلاثة مطالب وهي:

❖ المطلب الأول: الشركات الوطنية قبل صدور قانون 07-95

❖ المطلب الثاني: شركات التأمين المختصة والأخرى بعد صدور قانون 07-95

❖ المطلب الثالث: الهيئات الإشرافية والرقابية لتنظيم التأمين في الجزائر

المطلب الأول: الشركات الوطنية قبل صدور قانون 07-95

يتكون قطاع التأمين من 4 شركات نصنفها في أربعة مجموعات تضم أقدم الشركات العمومية التي تقوم بجمع عمليات التأمين وإعادة التأمين وهي:

1_ الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين "CAAR":

تعتبر من إحدى الشركات الكبرى لقطاع التأمين في الجزائر، تأسست في 8 جوان 1963 وكانت مكلفة بالمراقبة من خلال التنازل القانوني، حيث كانت مختلف الشركات التي تراول نشاطها في الجزائر أن تتناول عن حجم الأقساط بنسبة 10% لصالح الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR.

وفي 1975 تنازلت عن نشاط إعادة التأمين إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR، في 1985 تنازلت عن محفظتها في فرع النقل إلى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT وفي إطار إعادة هيكلة نشاطها، أصبحت تختص بالتأمين عن الأخطار الصناعية. وفي سنة 1989 ومع إلغاء قانون التخصص والانتقال إلى الاستقلالية عملت الشركة من جديد على تنويع محفظتها (النقل، السيارات، تأمين الأشخاص).

رأس مالها انتقل من 500 مليون دج سنة 1995 إلى 2 مليار سنة 1997 دج ثم 2.7 مليار دينار سنة 1998 ليصل 17 مليار سنة 2019¹⁴.

شبكة توزيع 5 وحدات جهوية و 77 وكالة، أما الغير مباشرة 39 وكلاء عامين. عدد العمال (1737) عامل سنة 1996، و(1636) عامل سنة 1997 إلى (1964) عامل سنة 1998 ويرجع هذا الانخفاض إلى ذهاب عدد من المتعاقدين، في حين تصل إنتاجية كل عامل على 5.2 مليون دج¹⁵.

2_ الشركة الجزائرية للتأمينات "SAA": سنتطرق إليها في الفصل الثالث بالتفصيل

3_ الشركة الجزائرية للتأمين الشامل "CAAT"¹⁶:

¹⁴ - www.caar.dz/ اطلع عليه يوم 2023/04/11

¹⁵ _ Assural: le portail des Assurances en Algérie

http://www.cna.dz/index2.php?option=com_content&task=view&i

- Rapport annuelle d'activité de la «CAAT» en 2006, édité par la CAAT, 2007, P : 07. ¹⁶

- تأسست CAAT في 30 افريل 1985 كمؤسسة اقتصادية عمومية متخصصة في فرع النقل لقطاع التأمين، بمبدأ التخصص واحتكار الدولة في ذلك الوقت. ومع إلغاء التخصص في إطار الإصلاحات الاقتصادية، توسعت نشاطات CAAT لتشمل مجموعة واسعة من منتجات فروع التأمين. كان رأسمالها الاجتماعي يقدر ب 60 مليون دينار جزائري سنة 1986 إلى 900 مليون دج سنة 1995 ولتعزيز قدرتها التنافسية أكثر قامت برفعه الى 7.49 مليار دج سنة 2007¹⁷، ليصل الى 20 مليار دينار، تتبع CAAT آلية عمل تجارية لتقديم خدمات التأمين المتنوعة للعملاء، عدد العمال لديها انتقل من 300 عامل في بداية نشاطها إلى 1200 عامل سنة 1996 وحاليا يصل إلى 1365 عامل¹⁸.

4_ الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR" :

بدأت الشركة نشاطها في سنة 1975 قصد تحقيق المهام التالية:

- المساهمة في تطوير السوق الوطنية لإعادة التأمين من خلال ارتفاع قدرتها على الاحتفاظ.
- ترقية التعاون الدولي والإقليمي في مجال إعادة التأمين
- رأسمال الشركة يقدر حاليا 25 مليار دينار حاليا.

عدد العمال لديها انتقل من 28 عامل في 1975 إلى 101 في 1985 إلى 115 عامل في 1990 وحاليا 112 عامل¹⁹.

5- التعاضديات :

يضم السوق الجزائري للتأمينات عدة تعاضديات منها:

أ-الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "CNMA"²⁰ :

تأسس الصندوق الوطني في 1972 بموجب قانون 64-72، وذلك باندماج كل من الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي الفلاحي والصندوق المركزي التعاوني الاشتراكي الفلاحي، والخاص بالتعاونيات الفلاحية، بالإضافة إلى صندوق التعاون الفلاحي والتقاعد²¹. يضمن الصندوق الأخطار التالية: الكوارث الطبيعية، الحريق، التأمين الشامل على الماشية، التأمين الشامل على النخيل والتمور، الأشغال الفلاحية، يتكون من 67 وكالة جهوية وبلغ رقم اعماله في سنة 2019 الى 14.3 مليار دج

ب-التعاضدية الجزائرية للتأمين عمال التربية و الثقافة "MAATEC"²² :

هي منظمة تعاونية تأسست في الجزائر عام 1964 لتأمين عمال قطاعي التربية والثقافة و تعتبر واحدة من أبرز المؤسسات التعاضدية في البلاد وتقدم مجموعة شاملة من خدمات التأمين لأعضائها، مثل التأمين الصحي والتأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث والتأمين العقاري والتأمين على السيارات يستفيد أعضاء التعاضدية من حقوق التأمين والرعاية والمزايا المتاحة، ويتم تمويلها من خلال دفع اشتراكات شهرية أو سنوية من قبل الأعضاء وتعتمد على مبدأ التعاون وتسعى لتلبية احتياجات أعضائها من خلال

¹⁷ -Publication spécial à l'occasion de la 35ème conférence et Assemblée Générale de l'Organisation des Assurances Africaines, Algérie, 25-28 mai 2008, P : 21.

¹⁸ - أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية"، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، ص 38_39.

¹⁹ _ Assural : le portail des Assurances en Algérie

http://www.cna.dz/index2.php?option=com_content&task=view&i.

²⁰ - www.cnma.dz اطلع عليه يوم 2023/04/11

Mutualité agricole : Aujourd'hui et demain, édité par CNMA, Janvier 1998, P : 05. ²¹

²² - <https://www.uar.dz> اطلع عليه يوم 2023/04/11

تقديم خدمات عالية الجودة وتحسين معايير المعيشة والرفاهية للعاملين في قطاعي التربية والثقافة في الجزائر.

المطلب الثاني: شركات التأمين المختصة والأخرى بعد صدور قانون 95-07.

سنتطرق في هذا المطلب إلى شركات التأمين المختصة وشركات التأمين الأخرى بعد صدور قانون 95_07.

أولاً: شركات التأمين المختصة.

تحتوي شركات التأمين المختصة على أربعة شركات مختلفة المهام:

1 - الشركة الجزائرية لضمان الصادرات "CAGEX":

تأسست الشركة في 1996 بموجب المادة 4 من الأمر 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 والمتعلق بتأمين القرض الموجه للتصدير، برأس مال قدره 250 مليون دج ويبلغ رقم أعمالها سنة 2019 إلى 1.1 مليار دج²³ ومن مهامها:

- ضمان العمليات الموجهة للتصدير لحساب الخاص ولحساب الدولة، الخطر السياسي لحساب الدولة، والخطر التجاري لحساب الخاص.
- ضمان تحويل الصادرات.
- تقديم النصائح والمساعدة للمصدر وتزويده بالمعلومات الاقتصادية والقانونية.

2 - شركة ضمان القرض العقاري "SGCI":

وهي مؤسسة عمومية اقتصادية، تأسست في ديسمبر سنة 1997 برأس مال قدره 1 مليار دج، وتتمثل مهام الشركة في تقديم ضمانات القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية من أجل الحصول عليها.

3 - الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار "AGCI":

اعتمدت في سنة 1998 لممارسة عمليات التأمين المرتبطة بقروض الاستثمار الموجهة لمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وهي شركة ذات أسهم برأس يقدر بـ 20 مليار دج.

4 - صندوق ضمان الأسواق العمومية "CGMP":

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 67-98 في 21 فيفري 1998 وتتمثل مهامه فيما يلي:

- تسهيل عملية تنفيذ المشاريع التنموية في قطاع الهياكل القاعدية والبناء.
- الاستفادة من تسبيقات تعاقدية وقانونية وموجهة لتغطية نفقات تنفيذ الأسواق العموم أو الطلبات²⁴.

ثانياً: شركات التأمين الأخرى.

تتضمن بعض شركات التأمين الأخرى المتنوعة وهي:

1 - تروست الجزائر "TRUST ALGERIA":

²³ - Activité des assurances en Algérie, Année 2019, Op.cit, 2020, p : 33

²⁴ - أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 152.

هي شركة للتأمين وإعادة التأمين مختلطة جزائرية خليجية، اعتمدت الشركة في 18 نوفمبر 1997 برأس مال اجتماعي قدره ب 1.8 مليار دج.²⁵

2 - الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين "CIAR":

تأسست في 5 أوت 1998 لتباشر مختلف عمليات التأمين وإعادة التأمين برأس مال قدره 450 مليون دج، لها شبكة تجارية مكونة من 7 مديريات جهوية، 65 وكالة و 271 وكيل عام، بلغ إنتاجها 151 مليون دج في أول سنة نشاطها (1999)، ليصل إلى 10 مليار دج سنة 2019، بحصة قدرها 7% من إجمالي إنتاج القطاع، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للشركات الخاصة من حيث رقم الأعمال.

3 - الجزائرية للتأمينات: "2A"

تأسست هذه الشركة سنة 1998 لتمارس نشاط التأمين وإعادة التأمين، برأس مال قدره 500 مليون دج لها شبكة تجارية تضم ثلاثة فروع جهوية: الجزائر، عنابة، تلمسان، و 25 وكالة و 177 وكيل عام، وكانت توظف 32 موظف في أول سنة نشاطها، كما بلغ رقم أعمالها 1.85 مليار دج سنة 2006، وحاليا هو في حدود 3.9 مليار دينار جزائري بحصة قدرها 3%.

4 - شركة تأمين المحروقات: "CASH"²⁶

تأسست في 04 أكتوبر 1999 برأس مال قدره 2.8 مليار دج موزع على طرفين: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR ب 33% والشركة المركزية لإعادة التأمين CCR ب 17% على التوالي، أما الطرف الثاني فيتعلق الأمر بشركة سوناطراك 50%، اعتمدت لممارسة عمليات التأمين وإعادة التأمين على المحروقات، وبغية تحقيق نتائج ايجابية لمردودية القطاع تم رفع رأس مالها ليصل إلى 10 مليار دج حاليا، ولها توظف 658 موظفا.

5 - مجموعة التأمينات المتوسطة "GAM":

تأسست في 8 جويلية 2001 وتقوم بممارسة التأمين وإعادة التأمين ولها 195 وكالة و 68 وكيل عام ويقدر رأس مالها حاليا ب 2.09 مليار دج.

6 - تأمين لايف الجزائر (Tala Assurances) :

اعتمدت في 9 مارس 2011 برأس مال قدره 1 مليار دج، وهي شركة تابعة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وتهتم بالتأمين على الأشخاص، رقم أعمالها 1.1 مليار دج سنة 2019، لديها شبكة تجارية مكونة من 15 وكالة مباشرة و 33 وكيل.²⁷

المطلب الثالث: الهيئات الإشرافية والرقابية لتنظيم التأمين في الجزائر

يتمثل عمل الهيئات الإشرافية والرقابية في تنظيم قطاع التأمين في الجزائر عن طريق آليات جديدة تتم عبر مؤسسات تم إنشائها وفقا للنصوص التشريعية وبتكليف من وزير المالية، وتتمثل هذه المؤسسات في:

أولا: مديرية التأمينات²⁸

²⁵ - www.trust.dz اطلع عليه يوم 2023/04/13

²⁶ - www.Cash.assurance.dz اطلع عليه يوم 2023/04/15

²⁷ - www.tala.dz اطلع عليه يوم 2023/05/07

²⁸ - بابا سليمان محمد عدنان، العجز التقني في شركات التأمين الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 31.

تمثل المديرية سلطة مراقبة التأمين التابعة لوزارة المالية بالجزائر وتتشكل من نيابة مديرية التنظيم، نيابة مديرية الرقابة، نيابة مديرية التحليل والدراسات.

مهام نيابة مديرية التنظيم:

- فحص الشروط العامة والخاصة لعقود التأمين
- المساهمة في إعداد ودراسة المشاريع والنصوص التشريعية والتنظيمية
- إعداد وتطبيق أي نص ذو طابع تشريعي أو تنظيمي متعلق بالتأمين وإعادة التأمين

مهام نيابة مديرية الرقابة:

- القيام بعمليات الفحص والمراقبة الميدانية للعمليات المحاسبية والمالية في شركات التأمين وإعادة التأمين
- الحرص على قانونية عمليات التأمين وإعادة التأمين

مهام نيابة مديرية التحليل والدراسات:

- إعداد توقعات حول آفاق تنمية نشاط قطاع التأمين.
- إعداد خلاصة للعمليات المحاسبية والمالية لقطاع التأمين

ثانيا: المجلس الوطني للتأمينات (CNA)

أنشأ في 25 جانفي 1995 حيث يسعى الى ترقية وتطوير نشاط التأمين، ومدى احترام شركات التأمين لتطبيق القوانين حيث تتلخص أهدافه فيما يلي:

- تطوير العلاقات الخارجية خصوصا تلك الدول التي لها علاقات اقتصادية مع الجزائر من اجل نقل التجارب والخبرات في مجال قطاع التأمين وذلك من اجل إعطائه حيوية.
- مراقبة حقوق وواجبات طرفي العقد.
- تحقيق السير الحسن لشركات التأمين.
- المشاركة في اعداد النصوص القانونية للقطاع.
- وضع التسعيرات للتأمين وفق القوانين الجزائرية.
- توجيه سوق التأمين.
- مرافقة مراكز البحث وخصوصا الدراسات الاستراتيجية الرامية لتطوير قطاع التأمين.²⁹

ثالثا: لجنة الإشراف على التأمينات (CSA)

هي الهيئة الممارسة لرقابة الدولة على نشاط التأمين وتهدف الى:

- حماية مصالح المؤمنين (شركات التأمين) والمستفيدين من عقود التأمين.
- مراقبة الملاءة المالية لشركات التأمين.
- ربط سوق التأمين بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي.

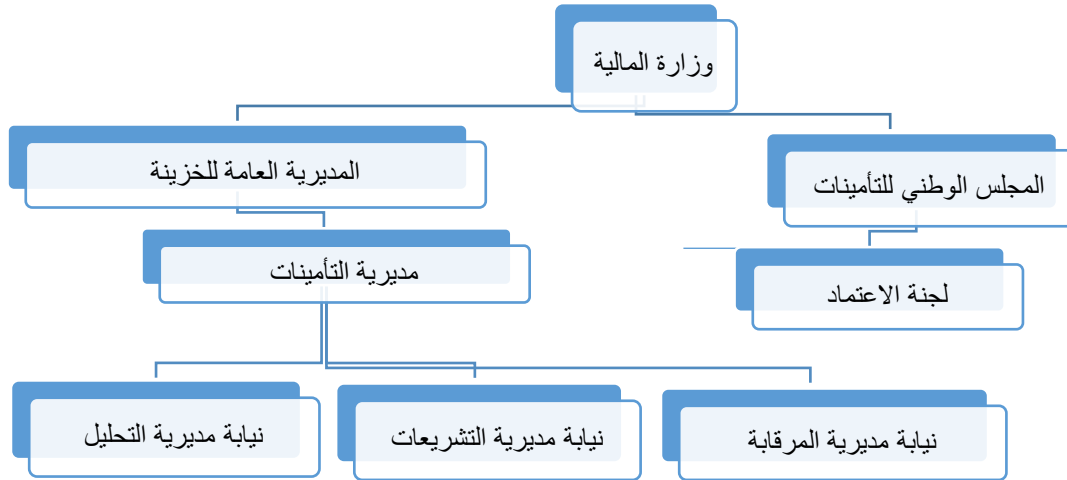
رابعا: صندوق ضمان المؤمنين لهم (FGAS)

- حيث يهدف الى ضمان نشاط شركات التأمين من خلال ما يلي:
- تحمل عجز شركات التأمين (جزء او كل ديونها) اتجاه العملاء.
- تدفع شركات التأمين ما مقداره 1% من الأقساط الصافية.

خامسا: اتحاد المؤمنين الجزائريين (UAR³⁰)

- أنشأ في 22 فيفري 1994 وهو يعتبر كجمعية متخصصة بمشكلات شركات التأمين ويهدف الى:
- ترقية نوعية خدمة التأمين وإعادة التأمين.
- تحسين مستوى التأهيل والتكوين لعمال القطاع من خلال تطوير التقنيات الحديثة للمهنة.
- ترقية ممارسة المهنة بالموازات مع الأجهزة الأخرى.
- المحافظة على اخلاقيات ممارسة المهنة.

الشكل رقم 01: يبين هيكل تنظيم ومراقبة قطاع التأمين في الجزائر



Source : Revue algérienne des assurances, édité par l'U.A.R, 1 Janvier,1998, P:8

³⁰ - اقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 156.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تمكنا من التعرف على تطور نشاط شركات التأمين في الجزائر ومدى مساهمة قطاع التأمين في تطوير السوق المالي والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

بحيث نجد الدولة بذلت جهودا جد معتبرة لإحداث إصلاحات جوهرية في هذا القطاع ورفع العراقيل وإزالة الحواجز يظهر ذلك في رقم الامر 95/07 الذي سمح بفتح المجال امام المستثمرين الخواص الجزائريين و الأجانب لممارسة عملية التأمين وإعادة التأمين التي كانت حكرا على الدولة بعد الحصول على الاعتماد من وزارة المالية، والقانون 06/04 الذي نص على تحفيز النشاط بتنويع المنتجات التأمينية وإعادة تنظيم الجهاز الرقابي على التأمينات، إلا أن القطاع يبقي لا يرقى الى لمستوي المطلوب و يعاني من عدة نقائص. ويمكن ان نتعرف على تأمين الاخطار المهنية في الفصل القادم.

الفصل الثاني:
تأمين المخاطر المهنية

تمهيد:

تأمين المخاطر المهنية هو نوع من أنواع التأمين يهدف إلى حماية المؤسسات والعاملين فيها من المخاطر والاضرار التي قد تحدث أثناء ممارسة أعمالهم المهنية، يشمل تأمين المخاطر المهنية تغطية الحوادث المهنية، والمسؤولية المدنية، والأمراض المهنية، والتعويض عن الأضرار والخسائر المادية والمعنوية، تهدف وثيقة التأمين على الأخطار المهنية إلى تقديم حماية شاملة للمؤسسة والعاملين من المخاطر المهنية المحتملة، يشمل ذلك حماية المؤسسة من الخسائر الناتجة عن الحوادث المهنية مثل الإصابات والحوادث الناتجة عن العمل، بالإضافة إلى تغطية المسؤولية المدنية التي قد تنشأ عن أعمال المؤسسة وتأثيرها على الآخرين، وبصفة عامة، يعد تأمين الأخطار المهنية جزءاً أساسياً من استراتيجية إدارة المخاطر للمؤسسات، حيث يساعد في توفير الحماية المالية والاستقرار العملي للمؤسسة، بالإضافة إلى راحة البال للعاملين وتعزيز الثقة في البيئة العمل.

وقصد التعرف أكثر على تأمين الاخطار المهنية تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: تغطية المخاطر المهنية في شركات التأمين

المبحث الثاني: عقد التأمين المهني متعدد المخاطر

المبحث الأول: تغطية المخاطر المهنية في شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بتوفير الحماية للمؤسسات والأفراد من المخاطر والحوادث المهنية والأضرار الناجمة عنها، وذلك من خلال وضع سياسات تأمين تغطي تكاليف التعويض المالي للمطالبات المقدمة ضد الشركة أو الفرد المؤمن عليهما، تعمل تلك التغطية على تقديم حماية مالية وقانونية في حال وقوع حوادث أو أخطاء مهنية تؤدي إلى خسائر مالية أو ضرر للطرف الثالث، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة تغطية الأخطار المهنية في شركات التأمين في ثلاثة مطالب وهي:

❖ المطلب الأول: عناصر عقد التأمين ضد المخاطر

❖ المطلب الثاني: مفهوم ودور التأمين

❖ المطلب الثالث: أنواع التأمين

المطلب الأول: عناصر عقد التأمين ضد المخاطر

يحتوي عقد التأمين على 4 عناصر أساسية تتمثل في **الخطر** الذي يعتبر محورا أساسيا وهو المحل الذي يتم عليه التأمين حيث يسعى الإنسان دائما إلى نقل عبئه إلى عاتق جهة أخرى، **والقسط** الذي يمثل الثمن أو المقابل الذي يدفعه طالب التأمين للمؤمن، من أجل الحصول على تغطية تأمينية وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالخطر، **ومبلغ التأمين** الذي يلتزم المؤمن بأدائه عند تحقق الخطر المؤمن ضده، أما العنصر الأخير فيتمثل في **المصلحة في التأمين** ومع هذا تجب الإشارة إلى وجود اختلاف في تحديد عناصر عقد التأمين بين النظريتين القانونية والاقتصادية حيث تنفرد الأولى بعنصر الحادث أو الكارثة إلى جانب الخطر والقسط وتمهل أداء المؤمن التي تهتم به النظرة الاقتصادية كعنصر من عناصر عقد التأمين بدلا من الحادث.³¹

³¹ - قزلان امينة، دور شركات التأمين في تغطية مخاطر المؤسسات التجارية والصناعية – دراسة حالة مؤسسة صناعية للغرف الصحراوية بعين مليلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ام البواقي، السنة الجامعية 2013/2014 ص08

أولاً: ماهية الخطر في التأمين وأنواعه

1- تعريف الخطر:

الخطر	التعريف
1	هو ضرر محتمل الوقوع لا دخل لإرادة أحد الأطراف في حدوثه وأن يكون محله مشروعاً، ومن ثم ينبغي دراسة ومعالجة الشروط الواجب توافرها في هذا عنصر الخطر
2	يمكن تعريفه بأنه: حالة عدم التأكد أو الغموض لحدث أو عمل معين والتي قد ينتج عنه خسائر مادية أو معنوية ويتطلب اتخاذ إجراءات وقائية للحد منه وتجنب الأضرار المحتملة. ³²
3	«عدم التأكد بحدوث المتعلق بحدوث خسارة ما» ³³

ويستخدم لفظ الخطر للإشارة إلى مدلول يختلف من حالة إلى حالة أخرى فمثلاً خطر الحرب أو الحريق، لفظ الخطر هنا يشير في مدلوله إلى واقعة مادية، وقد يستخدم هذا الأخير في حالة معنوية كخطر عدم معرفة التاجر لنتيجة أعماله آخر العام مسبقاً.³⁴

2- الشروط الواجب توافرها في الخطر

1_ يجب أن يكون عنصر الخطر حادثاً مستقبلياً:

أي يكون عقد التأمين يرتبط بالخطر المستقبلي الذي يكون غير معروف وقت توقيع العقد ولم يحدث بعد.

2_ يجب أن يكون عنصر الخطر محتمل الوقوع:

من شرط التأمين أن يكون الضرر أو الحادث المؤمن عليه محتمل الحدوث وغير قابل للنتبؤ بتوقيته، ولا يجب أن يكون حادثاً قد وقع بالفعل. فالتأمين يهدف إلى تغطية المخاطر المعقولة والواقعية التي قد تحدث في المستقبل، ولا يغطي الأحداث المستحيلة أو المؤكدة الوقوع.

3_ أن يكون الحادث مستقلاً عن إرادة الطرفين:

³² - عقون حكيمة، إدارة مخاطر شركات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أم البواقي سنة 2013-2014 ص4.

³³ جورج ريجيدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ، مصر، 2006، ص5.

³⁴ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص5.

لكي يتحقق الخطر يجب أن يكون المحل موجودا أو قابلا للوجود باعتبار أن التأمين يقوم على الاحتمال، وذلك يتطلب ألا يتدخل أطراف العقد في حدوث الخطر، بل ينبغي يتحقق الحادث بفعل عنصر أجنبي.

4_ أن يكون محل الخطر مشروعا:

لكي يكون الخطر قابلا للتأمين يجب أن يكون مشروعا، أي يشمل على عدم انتهاك النظام العام والقوانين التي تحظر ممارسة أنشطة معينة.

فلا يجوز مثلا تأمين الأعمال المترتبة عن تهريب البضائع أو تأمين الأماكن المعدة للقمار.

3-أنواع الخطر

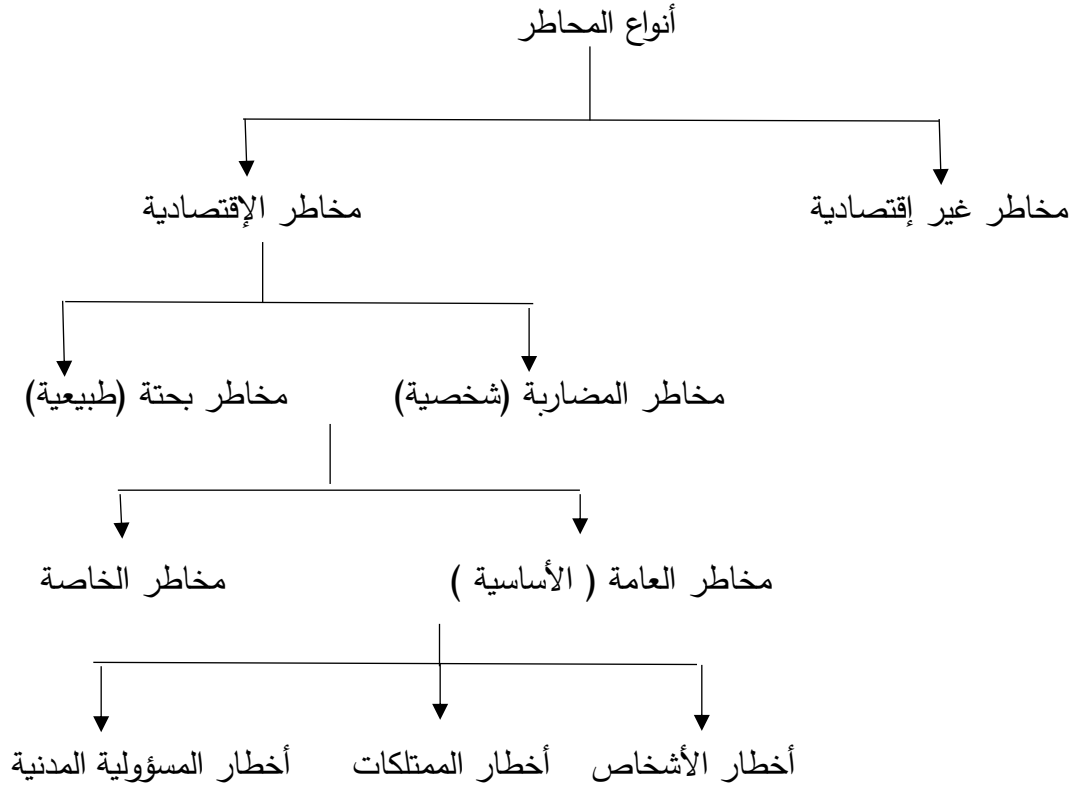
إن المخاطر عديدة ومختلفة وعليه فمن الصعب وضع تقسيمات محددة لها، لكن يمكن تقسيمها حسب وجهة نظر معينة³⁵

أنواع الخطر	تعريفه
المخاطر المعنوية:	هي المخاطر الغير المادية والتي تتسبب في خسائر نفسية دون تأثير مادي على الممتلكات والدخل. يؤثر هذا النوع من المخاطر سلبيًا على الأفراد المعرضين لها، «فهي تعكس النواحي الاجتماعية المعنوية للأشخاص ولا تؤثر بالتالي على المراكز الاقتصادية والمالية لهم» ³⁶ ، وعادةً ما يكون لها تأثير نفسي سيء على صاحب المخاطرة. ولا يمكن قياس هذه المخاطر بدقة أو تقدير الخسائر المتوقعة، فهي متأثرة بعوامل متغيرة وتتعلق بالعوامل النفسية والمعنوية التي تختلف من شخص لآخر.
المخاطر المادية (الاقتصادية):	هي تلك المخاطر التي يتولد عنها خسائر اقتصادية ومادية ومالية تصيب الأشخاص في مركزهم المالي نتيجة تحقق أو حدوث خطر و تشمل هذه الأخطار: أخطار مباشرة تمثل قيمة الخطر الفعلية. أخطار غير مباشرة: وهي التي تتأثر بحجم الخسارة الفعلية وتسمى أحيانا الأخطار الإضافية ومن الخسائر الغير المباشرة، التلف الذي يلحق بأشياء المؤمن له نتيجة تدخل رجال الإطفاء عند قيامهم بواجبهم واضطرارهم إلى هدم حواجز للوصول إلى مكان الحريق وأيضا خسائر تكون جراء نقل البضائع من مكان لآخر لإنقاذها.

³⁵ - المرجع نفسه، ص ص، 10-13

³⁶ سامي عفيف حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، مصر 1986، ص ص 35-36.

الشكل رقم: 02 تصنيف المخاطر



المصدر: حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل، عمان، 2010، ص120.

ثانيا: قسط التأمين وعناصره:

1 تعريف قسط التأمين:

يعرف بأنه المقابل المالي الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له لتغطية الخطر المؤمن ضده وهذا

المقابل يسمى " القسط " وإن كان المؤمن شركة تأمين يسمى " اشتراكا " وإذا كان المؤمن جمعية تأمين تبادلية ، ونصت المادة 15 من الأمر 95/07³⁷ المتعلق بالتأمينات على أنه يلزم المؤمن له بدفع القسط أو الاشتراك في الفترات المتفق عليها³⁸.

³⁷ . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد13، الصادرة في 08 مارس 1995.

³⁸ - قزلان امينة، دور شركات التأمين في تغطية مخاطر المؤسسات التجارية والصناعية – دراسة حالة مؤسسة صناعية للغرف الصحراوية ، مرجع سابق، ص08.

ويخضع تحديد القسط إلى عوامل مختلفة سنتوقف بالدرجة الأولى على ما يسمى بالقاعدة النسبية وبالدرجة الثانية على عناصر القسط.

القاعدة النسبية: إن هناك علاقة وثيقة بين القسط والخطر المؤمن ضده فقسط التأمين، يحسب على أساس هذا الخطر، بحيث يتم تقدير القسط على أساس درجة احتمال وقوع الخطر من جهة ودرجة جسامته من جهة أخرى.

2 عناصر قسط التأمين:

يشتمل القسط الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن عنصرين هما:

- القسط الصافي: هو المبلغ الذي يتم تخصيصه لتغطية التكاليف أو الخسائر المحتملة دون زيادة أو نقصان.
- القسط التجاري: نصت المادة 80 من الأمر 95/07 المتعلقة بالتأمينات على أن القسط التجاري أو القسط المجرد هو القسط الصافي المطابق لتكلفة الخطر مضافا إليه نفقات التسيير الواقعة على عاتق المؤمن.

ثالثا: مبلغ التأمين

ويسمى بأداء المؤمن ونقصه به ذلك المبلغ الذي يتعهد المؤمن بدفعه للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن ضده وهناك نوعان لمبلغ التأمين في التأمين على الأشخاص ومبلغ التأمين في التأمين على الأضرار.

- مبلغ التأمين في التأمين على الأشخاص:

في هذا النوع من التأمين لا توجد شروط محددة للمبلغ الذي تلتزم شركة التأمين بدفعه، إلا في حالة وجود اتفاق بين الطرفين. بموجب هذا الاتفاق، تلتزم شركة التأمين بدفع المبلغ المتفق عليه للمؤمن له عند حدوث الخطر المؤمن ضده، بغض النظر عن درجة الضرر أو خطورته. يتم تحقيق ذلك عن طريق تقديم المبلغ الكامل المتفق عليه في العقد للمؤمن له، دون النظر إلى حجم الضرر الفعلي الذي تعرض له.

- مبلغ التأمين في التأمين من الأضرار:

يتوقف تقدير مبلغ التأمين في مجال التأمين من الأضرار على العوامل التالية:

1- وفقاً للمادة 623 يتم تحديد مبلغ التعويض بناءً على القيمة المحددة في العقد. يلتزم المؤمن له بتعويض المؤمن له فقط في حالة حدوث ضرر ناتج عن الخطر المؤمن ضده، شريطة ألا يتجاوز قيمة التأمين المتفق عليها في العقد.

2- وفقاً للمادة 623 من القانون المدني الجزائري، يتم تحديد مبلغ التعويض بناءً على جسامته الضرر الفعلي الذي يتعرض له المؤمن له. يجب أن لا يتجاوز المبلغ المتفق عليه في عقد التأمين قيمة الضرر الفعلي الذي تعرض له المؤمن له نتيجة لوقوع الحادث المؤمن ضده. وحتى إذا كان المبلغ المتفق عليه أعلى من قيمة الضرر، فإنه يجب أن يتم دفع قيمة الضرر الفعلي كما تنص المادة 623.

3- يتم تحديد مبلغ التعويض بناءً على قيمة الشيء المؤمن عليه، وفقاً للعقد المبرم بين الطرفين في هذا المجال. بغض النظر عن قيمة الشيء المؤمن عليه، سواء كانت ضعيفة أو مرتفعة، ولا يجوز أن يتجاوز المبلغ المستحق للتعويض الحد الأقصى المحدد في العقد بناءً على قيمة الشيء.

رابعاً: المصلحة في التأمين

هي العلاقة الاقتصادية بين الشخص والشيء المؤمن عليه، أو القيمة المالية التي يمكن أن يفقدها المؤمن له أو المستفيد نتيجة وقوع الخطر. تتعلق المصلحة في هذا السياق بالتأمين على الأضرار فقط، دون التأمين على الأشخاص. أي قيمة هذه العلاقة تمثل الحد الأقصى لقيمة الضرر المغطاة. لذلك، يمكن أن يكون لأي شخص مصلحة في حفظ شيء يمكن التأمين عليه، ويمكن أن تكون أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في عدم تحقق الخطر موضوعاً للتأمين ويمكن القول بوجود وظيفتين للمصلحة في تأمين الذمة المالية وهما:

- أنها عنصر لازم لصحة العقد واستمراره، وانعدامه يبطل العقد، وتخلفه بعد إبرام هي يجعله مفسوخاً.
- أنها مقياس لقيمة التأمين المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر وتسببه في أضرار.

تسعى تأمينات على الأضرار إلى إصلاح الخسائر التي تصيب مال المؤمن له مباشرة وهو يخضع بكافة أنواعه إلى المبدأ التعويضي بطريقة توزيع المخاطر داخل تعاونية مؤمن لهم وخلال سنة من النشاط، حيث يقوم المؤمن بتوزيع المبالغ المجمعة من مجموع أعضاء التعاونية إذ أن احتمال تحقق الخطر ثابت خلال الفترة العقد³⁹

39 - المرجع نفسه، ص 2-5.

المطلب الثاني: مفهوم ودور التأمين

يعتبر هذا الفرع من أهم الفروع وأكثرها موضوعية، لذلك سنولي اهتمام به من خلال:

أولا تعريف التأمين :

يرتبط التأمين ارتباط وثيقا بالنظرية الاقتصادية، حيث يعالج الخسائر الاقتصادية لثروات الافراد والجماعات، حيث يعتمد على علم الإحصاء لحساب خدمة تكلفة التأمين والقانون كون التصرفات التي تتم في شكل عقود.⁴⁰

مفهوم تأمينات الأضرار:

يقصد بتأمين الأضرار: تأمين الخسارة التي تلحق الذمة المالية للشخص، عند وقوع الضرر المؤمن ضده، أي أن هذا الأخير مرتبط بمال وممتلكات المؤمن له وليس بشخصه، ويتميز التأمين عن الأضرار بما يلي:

- يمس الخطر المؤمن منه مال المؤمن له.
- تكون الغاية من التأمين على الاضرار ربحية أي اقتصادية ولها قيمة مالية.
- المبلغ المتفق عليه في التأمين لا يتجاوز قيمة الضرر الناتج عن وقوع الخطر المؤمن ضده، بل يكون محدودًا داخل هذا العقد.

ثانيا_ دور التأمين:

يلعب التأمين دورا أساسيا في حياتنا من خلال قيامه بصفة أساسية بتحمل عبئ تمويل الخسائر نيابة عن المؤمن له مقابل قسط معين و يضمن له الراحة النفسية والثقة في المستقبل كما يسمح بالإضافة إلى دوره الهام بتكوين رؤوس الأموال للدولة وتشجيعها على الائتمان كما أنه يؤدي دورا كبيرا في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية ، ويمكن القول بأنه لا يوجد مجال في الوقت الحاضر لم يتطرق اليه التأمين بشكل او بآخر نظرا لأن الاخطار تحيط بالإنسان في كل زمان ومكان.

ويجب التركيز على نقطة مهمة وهي ان التأمين لا يمنع الأضرار الممكن حصولها⁴¹، ولكنه يساعد الانسان على مواجهة الخسائر المادية التي تترتب على هذه الاضرار، ويمكن إبراز دور التأمين من خلال مايلي:

1- تمويل خطط التنمية الاقتصادية:

⁴⁰ ممدوح حمزة احمد ، ناهد عبد الحميد، إدارة الخطر والتأمين، مطبعة جامعة القاهرة، مصر 2003، ص243

⁴¹ - ممدوح حمزة احمد، ناهد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 249.

يقوم التأمين بتجميع المدخرات في صورة أقساط التأمين التي تحصل مقدما، بالتالي يتوافر لدى هيئات التأمين أرصدة ضخمة من أموال لحين الحاجة إليها في سداد التعويضات أو المصاريف أو النفقات أو الأعباء المتعلقة بنشاط التأميني أو الإداري لمنشأة التأمين. وهذه الأموال استخدمت في تمويل خطط الاقتصادية بالبلاد وفقا لاحتياجات الاقتصاد.

2- تشجيع الائتمان:

ان الائتمان غالبا ما يتم بناءه على تأكد الدائن من قدرة المدين على الوفاء بالدين في الوقت المحدد ولذا فإن الاقتراض يتم عن طريق ضمانات عينية قد تكون عينية أو شخصية، ويلعب التأمين دورا بارزا في تشجيع الائتمان عن طريق ضمان الأصول العينية أو الشخصية من الأخطار التي تتعرض لها مما يشجع الدائنين على الرغبة في إقراض المدينين بالضمانات المضمونة من جانب التأمين، كما يلعب التأمين دورا آخر في تشجيع الائتمان يتمثل في استخدام جزء من استثمارات شركة التأمين في صورة إقراض للغير.

3- يحافظ على ثروات المجتمع:

يلعب التأمين دورا هاما الحافظ على الثروة القومية للاقتصاد القومي عن طريق إعادة التأمين الخارجي على الثروة، بحيث يتم توزيع الخسارة المالية التي تلحق بهذه الثروات عند تحقق ظاهرة الخطر في صورة الحادث بصفة دولية وبالتالي لا يتعرض الاقتصاد القومي لهزات اقتصادية عنيفة.

4- يبعث الطمأنينة والراحة بدلا من القلق والخوف في حال حدوث خطر:

«حيث أن التأمين يقوم باستبدال خسارة مالية كبيرة محتملة الحدوث نتيجة تحقق ظاهرة الخطر بخسارة مالية صغيرة حجم مؤكدة الحدوث وهي قسط التأمين، وبذلك يؤدي إلى بث الأمان والاطمئنان في النفوس.

5 - يعتبر من العوامل الوقائية في المجتمع:

تعمل هيئات شركات التأمين في المجتمع برصد جزء من أموالها لتطوير وابتكار وسائل الوقاية من الاخطار ولها قدرة عالية من الكفاءة في مواجهة هذه الأخطار المختلفة وإرشاد المؤمن له إلى أنسب وسائل الوقاية والمنع التي يمكن استخدامها للحد من احتمال خسارة ومن حجمها المتوقع مما يزيد نواحي الأمان في المجتمع ويقلل من احتمال حدوث الخسارة ويخفف من حجمها المتوقع نتيجة تحقق ظاهرة الخطر في صورة الحادث.

6_ يؤدي وظائف اجتماعية هامة:

يؤدي التأمين العديد من الوظائف الاجتماعية للمجتمع ومن أهمها القضاء على الفقر الذي يلحق بالأفراد العاملين نتيجة إصابتهم أو عجزهم عن الاستمرار في أداء عملهم وذلك بتعويضهم عما لحق بهم من خسائر مادية نتيجة إصابتهم أو عجزهم.

المطلب الثالث: أنواع التأمين

ينقسم التأمين بدوره إلى ثلاثة أقسام: التأمين على الأشخاص و الممتلكات أو الأشياء والتأمين على المسؤولية المدنية⁴²:

1- التأمين على الأشخاص:

يشمل هذا النوع من التأمين المخاطر التي تصيب الأشخاص مباشرة سواء تعلق الأمر بحياتهم أو صحتهم وبذلك نجد عدة أنواع نذكرها:

- تأمين الحوادث الشخصية.
- تأمين المرض.
- تأمين البطالة.
- تأمين الشيخوخة.
- تأمين الوفاة.

2- التأمين على الممتلكات:

يتم تعويض المؤمن له في هذا النوع من التأمين عن الخسارة التي تصيب أمواله أو ممتلكاته عند حدوث الخطر المؤمن ضده. تتكون عملية التأمين في هذا النوع من طرفين، المؤمن والمؤمن له الذي يعتبر المستفيد في نفس الوقت.

فالتأمين على الممتلكات يشمل مجموعة كبيرة من أنواع التأمين منها: التأمين ضد الحريق، تأمين المزروعات، تأمين حادث السيارة، تأمين الأموال من السرقة، التأمين (البحر) خطر الغرق، التصادم، فقدان

⁴² حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطرين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، ص39

الشحنة على متن الباخرة، تأمين معدات وأدوات المؤسسة، كما قد يدخل في التأمين على الممتلكات عقد تأمين الإستثمار والذي بواسطته يؤمن صاحب الإستثمار على رأسماله ضد المخاطر⁴³.

3- تأمين المسؤولية المدنية:

ويقصد به ضمان المؤمن له من المطالبة التي قد يتعرض لها من قبل الآخرين بسبب الأضرار التي تسببها في المسؤولية المدنية. يتكون عقد تأمين المسؤولية من ثلاثة أطراف، المؤمن، المؤمن له، والمستفيد أو المتضرر من أعمال المؤمن له والذي يحصل على التعويض عند وقوع الخطر. وبالتالي، يكون الضرر الذي يتحمله المؤمن له في التأمين على المسؤولية غير مباشرة، ويمكن ذكر بعض الامثلة:

- التأمين على المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة والتجارية مثل المهندسين، الأطباء، الصيادلة، والمقاولين.

-تأمين على المسؤولية المدنية من إصابات في العمل وأمراض المهنية.

-تأمين على المسؤولية المدنية للسفن والطائرات ووسائل النقل.⁴⁴

المبحث الثاني: عقد التأمين المهني متعدد المخاطر

يهدف التأمين المهني متعدد المخاطر الى تغطية الاضرار التي تلحق بالممتلكات المنقولة وغير المنقولة للمهنيين، بالإضافة إلى مسؤوليته المدنية التي تنشأ عن ممارسة نشاطه المهني، سوف نتطرق في هذا المبحث الى دراسة عقد التأمين المهني متعدد المخاطر في ثلاثة مطالب وهي:

❖ المطلب الأول: تأمين المسؤولية المدنية والموارد البشرية

❖ المطلب الثاني: تأمين الحريق والأخطار اللاحقة له

❖ المطلب الثالث: تأمين مخاطر التكنولوجيا المعلومات وتأمين خدمات أخرى

المطلب الأول: تأمين المسؤولية المدنية والموارد البشرية

سنتطرق في هذا المطلب على مجموعة التغطيات والضمانات التأمينية التي يجب على المؤسسة اكتسابها لحماية مسؤولياتها المدنية تجاه الآخرين، بالإضافة إلى حماية الموارد البشرية.

⁴³- محمد محسن قاسم، "محاضرات في عقد التأمين"، الدار الجامعة، مصر، 1999، ص54.

⁴⁴- محمد كامل درويش، "إدارة الأخطار واستراتيجيات التأمين المتطورة في اتفاقية الجات"، دار الخلود، لبنان، ص143.

1- تغطية المسؤولية المدنية التي تنشأ عن النشاط الاستغلالي للمؤسسة:

تمثل المسؤولية المدنية أكبر خطر محتمل يمكن أن تواجه المؤسسة، فالحد الأقصى للخسارة التي يمكن حدوثها لممتلكات المؤسسة تتحدد بناء على قيمتها، في حين أنه في حالة التعرض للمسؤولية المدنية فلا توجد حدود ثابتة للخسارة، فصدور حكم قضائي بحق المؤسسة بشأن إصابة جسمانية أو ضرر مادي نتيجة للنشاط الاستغلالي قد تفوق قيمة الخسارة التي يمكن أن تحدث للممتلكات.⁴⁵

وهكذا يظهر الدور الأساسي لتأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن نشاط الاستغلالي من خلال حماية المؤسسة أو صاحبها من المسؤولية المدنية اتجاه الغير الناتجة عن الأضرار المادية، والجسمانية والنقدية المتسببة للغير.

2- تأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن المنتجات

تتمثل أهمية هذا النوع من التأمين في تغطية المسؤولية المنبثقة عن منتجات الشركة، والتي يمكن أن تنشأ نتيجة وجود عيوب في التصميم أو الصناعة. يشمل التأمين إعداد وتجهيز المنتجات للعرض، بغض النظر عما إذا تمت تجربتها سابقاً أم لم يتم ذلك. وخلال إنتاج منتجات جديدة، تواجه المؤسسة مخاطر عديدة في هذا الصدد، وتحتاج إلى تحديد حدود التغطية التأمينية. قد لا يكون المنتج الجديد خالياً من العيوب والمشاكل، والتي قد تؤدي إلى مسؤولية عدم توفر الصفات أو الميزات المتوقعة في المنتج. يتم تغطية الحوادث التي يتسبب فيها المنتج بواسطة هذا التأمين، بالإضافة إلى التغطية للمخاطر التي تحدث بعد تسليم المنتج وليس قبله.

وعموماً فإن الهدف من تأمين على أي مسؤولية هو حماية المؤسسة من رجوع الغير نتيجة للأضرار الجسمانية (الموت، الجروح الجسمانية، العجز الدائم أو المؤقت ...) أو الأضرار المادية من تدمير وتدهور الأشياء المنقولة والغير منقولة، أما فيما يتعلق بالأضرار الغير مادية أو المالية فتعتبر تكاليف الدعى القضائية.⁴⁶

⁴⁵- كليغورد. بومباك، "أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1989، ص 510.

⁴⁶- محمد شكري سرور، "التأمين ضد الأخطار التكنولوجية"، دار الفكر العربي، مصر، 1987، ص 40.

3-التأمين على التلوث البيئي:

التكنولوجيا أصبحت عاملاً حاسماً في عملية الإنتاج وتطوير المنتجات الجديدة، وتلعب دوراً هاماً في التجارة الخارجية، وخاصة في البلدان المتقدمة. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن تجاهل المخاطر الكبيرة المرتبطة بهذا التقدم التكنولوجي، حيث يمكن أن يسبب أضراراً جسيمة.

رغم أن التأمين التقليدي قد يبدو غير قادر على مواجهة التحديات التكنولوجية الحديثة، إلا أن تطور التقنيات واستخدامها بشكل فعال قد جعل التأمين يلعب دوراً هاماً في تقديم تعويض مالي ملائم عند وقوع كوارث. هذا يسمح للمؤسسات الصناعية، التي تتعرض لمخاطر تكنولوجية، بمواصلة نشاطها بثقة في انتظار اكتشاف أساليب علمية جديدة لتقليل هذه المخاطر أو التحكم فيها. يعتبر تأمين خطر تلوث البيئة أحد جوانب الخطر التكنولوجي المهمة التي يجب أن يتم تغطيتها بواسطة التأمين.

ان وثيقة تأمين المسؤولية المدنية المتعلقة بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة تغطي حوادث التلوث، طالما أن التلوث هو نتيجة حادث عرضي ومحدد. وبالتالي، يتم توفير التغطية للمخاطر البيئية الرئيسية ضمن هذه الوثيقة التأمينية والتي ينتج عنها ما يلي:

رمي أو تخزين المواد الغازية، السائلة، الصلبة التي قد تسبب تلوثاً للهواء، المياه، أو الأرض. كما تتضمن التغطية أيضاً الروائح، الاهتزازات، الأمواج، الإشعاعات، التوهجات، وأي تغيرات طارئة في حالة الجو أو ثقب في طبقة الأوزون. وبالتالي أصبح عقد التأمين على تلوث البيئة يجمع بين العديد من التغطيات تشمل:

- تأمين المسؤولية المدنية الناتجة عن الأضرار الجسمانية، المادية والغير مادية التي يحدثها التلوث البيئي خاصة تلك المؤسسات الصناعية.

- تأمين التكاليف التلوث المنطقة الصناعية التي تنشط فيها المؤسسة.

4-التأمين على الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية في المؤسسة أحد الأركان الأساسية والمحرك الرئيسي للعملية الإنتاجية، حيث تشتمل على العاملين ذوي المهارات والوظائف المتنوعة. تتطلب هذه الموارد الاهتمام والحماية من مختلف المخاطر التي يمكن أن تواجهها. وبالتالي، تم تطوير حلول تأمينية متنوعة تتناسب مع احتياجات المؤسسة. في هذا السياق، سنستعرض بشكل موجز أهم أنواع التأمين المتاحة لحماية الموارد البشرية في المؤسسة.

أ - الحماية الاجتماعية التكميلية:

يعد الاشتراك في نظام الحماية الاجتماعية إلزاميًا ومطلبًا قانونيًا لجميع المؤسسات لحماية موظفيها. وعلى الرغم من أن هذا الاشتراك إلزامي، إلا أنه غير كافٍ لتوفير الحماية الشاملة، مما أدى إلى ظهور نظام الحماية الاجتماعية التكميلي الاختياري. يوفر هذا النظام تغطية إضافية للموظفين، و تعزز مستوى الحماية والرعاية المقدمة لهم، ومن بين أهم التغطيات التي يقدمها نذكر ما يلي:

(1) **تأمين المجموعة:** وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة بتأمين مجموعة عمالها عن طريق اكتساب عقد تأمين المجموعة.

(2) **معاش التقاعد:** تعتبر معاشات التقاعد التي تمنح للعمال إثر تقاعدهم من حقوقهم نتيجة لاشتراكهم مدة عملهم، والاشتراكات التي تمنح من تشغيلهم هي في الحقيقة إجبارية، ليس للعمال حق الخيار في الموافقة أو عدم الموافقة على اقتطاعها. غير أن المؤسسات في البلدان المتقدمة أصبحت تكتتب عقود التقاعد التكميلية.

إضافة إلى الإجبارية، وهكذا فإن عقد الحماية الاجتماعية التكميلية يغطي مجموعة من الأخطار منها:

- خطر الموت
- الأخطار الجسدية
- العجز الكلي المؤقت
- العجز الجزئي الدائم
- حوادث العمل والأمراض المهنية
- تسديد التكاليف الطبية.

ب - تأمين الموظف الأساسي:

- إن وفاة أو عجز أحد الموظفين الأساسيين أو انتقاله إلى مؤسسة أخرى، قد يتسبب في خسارة كبيرة للمؤسسة خاصة تقدير حجم الخسائر المادية، ومعرفة مزايا وتكاليف كل طريقة من الطرق المتنوعة لمراجعة هذه الأخطار.
- إن غاية أي تحليل علمي للخطر هو اختيار أنسب إستراتيجية لمواجهة الأخطار والتي تنتهي في كثير من الأحيان إلى إتباع سياسة التأمين.

- أمام المؤسسة مجموعة من السياسات التأمينية تختلف من حيث المبادئ والميكانيزمات والأخطار التي تهدف وتعمل من أجل تغطيتها.
- إن معظم تأمينات المؤسسة التي قمنا بعرضها تخص حماية أصول المؤسسة والتي تضمن استمرارية المؤسسة.⁴⁷

المطلب الثاني: تأمين الحريق والمخاطر اللاحقة له

يعد تأمين الحريق من أحد أهم فروع التأمين، فهو الأقدم والأكثر انتشاراً، مما يتطلب تسليط الضوء على أهميته بالنسبة للمؤسسات.

يعرف الحريق بالمعنى التأميني على أنه: "اشتعال فعلي ظاهر يصحبه لهب وحرارة. وعلى ذلك فإن الاشتعال أمر ضروري لتكوين الحريق، فالحريق الذي ينشأ دون اشتعال لا يعتبر حريقاً بالمفهوم التأميني.

وبالرغم من تحديد معنى الحريق بالطريقة السابقة إلا أنه يوجد في الحوادث الأخرى ما يؤدي إلى اشتعال النار وقيام الحريق، مثال ذلك حوادث الصواعق والبراكين، الانفجارات، الثورات، الحروب، الإضرابات والشغب وما إلى ذلك من حوادث متشابهة، فقد يشب الحريق أولاً ثم يعقبه انفجار، وفي مثل هذه الحالات تصعب التفرقة بين خسائر الحريق وخسائر الحوادث الأخرى التي تتسبب في الحريق أو تترتب عليه»⁴⁸

ولهذه الأسباب تم تجميع وثائق تأمين الحريق وتأمين الحوادث المتشابهة في وثيقة تأمين واحدة مركبة متكاملة، تتضمن تغطيات إضافية مقابل دفع أقساط إضافية على قسط التأمين العادي.

1-الخطر في تأمين الحريق:

الحوادث المؤمن عليها كأي عقد من عقود التأمين: يمكن استنباط من الشروط العامة لعقد تأمين الحريق الضمانات الأساسية، الاختيارية، وفي الأخير الحوادث المستثناة.

⁴⁷- سندورة لعور، " التأمين على أخطار المؤسسة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري

قسنطينة، 2004/2005، ص 84، 85.

⁴⁸- محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة المخاطر، دار زهران للنشر، الاردن، 2008، ص ص 245-247.

2- الضمانات الأساسية :

تشمل ما يلي:

- سقوط الصاعقة: في أول الأمر غطي خطر سقوط الصاعقة ضمن وثيقة تأمين المنازل إلا أنه حديثاً أدرج هذا النوع من الأخطار ضمن الأخطار الصناعية في وثيقة تأمين الحريق.
- الانفجار وانقطاع الماء من الآلات البخارية: هو الفعل المفاجئ والشديد لارتفاع أو انخفاض الضغط الخاص بالغاز أو البخار و يتطلب التأمين على الانفجار أن يكون الحريق السبب المباشر للخسارة المالية التي تحدث للممتلكات المؤمن عليها، تقوم شركة التأمين بتعويض المؤسسة عن الضرر أو الخسارة المالية الناتجة عن الحريق ويجب مراعاة شروط وقواعد متفق عليها بين شركات التأمين لإثبات طبيعة الحريق ومن بين هذه الشروط نذكر مايلي:

1- يجب أن يحدث اشتعال فعلي ظاهر للأصل المؤمن عليه. حيث أن وجود الحرارة في مادة أو ارتفاع حرارتها لا يعتبر حريقاً بالمعنى التأميني، ولا يترتب عليه التعويض عن الخسائر المالية الناشئة عن ذلك.

2- أن يكون الشيء موضوع التأمين مادة لا يستلزم الأمر أن تكون بطبيعتها في حالة الاحتراق للانقاع بها أو الاستفادة منها.

3- أن يكون الحريق حادثاً مفاجئاً وعارضاً، وليس حادثاً مرتباً ومنتظراً، فالحريق الذي يرتبه مالك المؤسسة لا يعتبر حريقاً بالمعنى التأميني، ومن ثم لا يترتب عليه دفع أي تعويض، أما الحريق الذي يشعله الغير بصورة عمدية ودون علم المؤسسة فإنه يعتبر حادثاً مفاجئاً وعارضاً، بالنسبة لهذه الأخيرة تستحق عنه تعويضاً مالياً بقدر الخسارة التي أصابتها.

4- معرفة إذا كان سبب الحريق حادث من بين الحوادث المغطاة في وثيقة التأمين أو أنه حادث من الحوادث الأخرى غير المغطاة والمستثناة.⁴⁹

⁴⁹- المرجع نفسه، ص ص 250-251.

3-الضمانات الاختيارية:

«يتواجد عدد كبير من الضمانات التي تأخذ الصفة الاختيارية، أي الحالات الاستثنائية القابلة للتفاوض ومن ثم الشراء والتي تدرج ضمن الشروط الخاصة بعقد التأمين، ومن بينها:

- سقوط أجهزة أو معدات فضائية.
- سقوط البرد والثلوج فوق الأسطح.
- أعمال التخريب والشغب.
- إصابات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية.
- خطر الإشعاع(النووي) في حالة امتلاك المؤسسة لمواد مشعة.
- الاخطار الطبيعية: الزلازل، البراكين، الفيضانات والتيارات البحرية.

4-الحوادث المستثناة:

عادة ما تستثنى وترفض الحوادث الناتجة عن الخطأ العمدي للمؤمن له أو بمساعدته، وكذا أخطار الحروب الأهلية، والأخطار التي تغطي ضمن أنواع أخرى من التأمينات كأخطار السرقة⁵⁰.

المطلب الثالث: تأمين مخاطر تكنولوجيا المعلومات وتأمين خدمات أخرى

أولاً: تأمين مخاطر التكنولوجيا المعلومات

تغطية وثيقة التأمين التقليدية عادة محدودة فيما يتعلق بالمخاطر المتعلقة باستخدام أجهزة الحاسوب. فعادةً ما تشمل التأمين العادي فقط الخسائر المادية مثل الحرائق والزلازل وتلف المعدات وأضرار المياه. وبالتالي، فإن الخسائر المرتبطة بالمعلومات التي ليست لها طبيعة مادية غالباً ما لا تتم تغطيتها بوثيقة التأمين التقليدية، مثل سرقة قاعدة البيانات من قبل اللصوص أو التغييرات غير المصرح بها في البيانات وعمليات الابتزاز.

وبالتالي، لتلبية تلك الاحتياجات، قامت شركات التأمين العالمية بتقديم حلول تأمينية لهذه الأخطار الحديثة. تشمل هذه التغطية خدمات التأمين وإدارة المخاطر من خلال:

- تصميم خطط فعالة لتقليل احتمالية الخسائر المالية وتلبية المتطلبات الضرورية.

⁵⁰ -Yvonne Lambert Faivre, *Risques et Assurances des Entreprises*, 3eme edition , Dalloz , Paris 1991, pp 124-125.

- تقييم الخطر للوثيقة المصدرة، وذلك من خلال توفير تقرير مفصل قد يحتوي على اقتراحات حول كيفية اختراق أنظمة التشغيل أو التحكم. وتشمل التغطية التأمينية على حماية أجهزة الحاسب:

- الاحتيال أثناء إدخال المعلومات
 - الاحتيال خلال التعديل أو تدمير المعلومات
 - الهجوم على نضام تشغيل البيانات الخاصة بالمؤسسة او الشركة
- بإشترط على أن تتم هذه الأعمال من طرف شخص يهدف من وراء كل ذلك تحميل المؤسسة لخسائر مالية أو بهدف جني ربح مادي.

حماية وحفظ البيانات والسجلات الالكترونية من:

- التغيير المتعمد للتهديد بالسطو على المعلومات واختراقها.
 - فقدان السجل الالكتروني كنتيجة مباشرة للسرقة أو السطو؛
 - النسخ، التسجيل، أو الإرسال لأي معلومات تتعلق بأسرار مهنية.
- فيروسات الحاسب: ومن أهمها نذكر:

- الابتزاز: ويقصد به استقبال أي تهديد غير قانوني من مبتز بإدخال فيروس صمم لإتلاف أو تدمير المعلومات؛
- فقدان التحكم والسيطرة بعد تقديم أهم الأخطار التقنية والتي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية، يبقى أماننا إبراز خطر القرض كخطر مالي يهدد الذمة المالية للمؤسسة، تحتاج هذه الأخيرة للحماية التأمينية ضده.⁵¹

ثانيا: خدمات تأمينية أخرى

1- تأمين تحطم آلات الإنتاج

ظهر هذا النوع من التأمينات بإنجلترا في القرن التاسع عشر، إثر التقدم الصناعي الذي عرفته البلدان المتطورة، ويغطي تأمين تحطم الآلات الصناعية مجموعة من الأخطار تأخذ شكل الوثائق التالية:

⁵¹- www.caar. Com Assurance des risques informatiques.

- وثيقة الأضرار العارضة: تغطي هذه الوثيقة مجموعة الأخطار التي قد تحدث للمكانات أثناء صنعها في الورشات أو عند إصلاحها.
- وثيقة النقل: تغطي أخطار النقل، الشحن والتفريغ لهذه الآلات.
- وثيقة تأمين جميع أخطاء التركيب.
- وثيقة تأمين عطل الآلات أثناء النشاط الاستغلالي: قد يؤدي تعطل أو توقف أحد الماكينات أو الآلات الضرورية لنشاط المؤسسة إلى إحداث اختلال في التوازن المالي لها، نتيجة لانقطاع المؤسسة عن نشاطها. فهذه الوثيقة تغطي تكلفة إصلاح الأعطال للآلات والمعدات الناتجة عن الاحتراق الداخلي أو عيب ميكانيكي أثناء العمل، أو لأسباب خارجية كسقوط وتسرب الأمطار، تؤدي كل هذه الأسباب في النهاية إلى توقف الآلة ولا يمكن استئناف العمل من جراء هذا التوقف إلا بعد إصلاح تلك العيوب.
- وثيقة تأمين فقدان الأرباح الناتجة عن تحطم أو تعطل الآلات.

2-التأمين على السرقة

يغطي التأمين على السرقة الخسائر والأضرار التي تنتج عن سرقة ممتلكات المؤسسة المؤمن عليها، وشرط التعويض يتطلب وجود الممتلكات في الأماكن المعلن عنها والمحددة في وثيقة التأمين. وعليه فان وثيقة التأمين تحتوي على:

- الممتلكات المنقولة المسروقة (معدات، أدوات...)
- المستندات، الأرشيف، التصاميم والنماذج
- الأموال والأشياء ذات القيمة المتواجدة في الخزائن الحديدية
- تدهور حالة الأثاث والعقارات الناتجة عن السرقة أو الشروع في السرقة كتحتطيم الأبواب والنوافذ بالإضافة إلى أنه يتم تعويض تكلفة استبدال الأقفال والمفاتيح.

3-التأمين عن الأخطار الناتجة عن تسربات المياه

تأمين أضرار المياه يغطي خسائر المؤسسات المتعلقة بالمحزونات والبضائع التي قد تتعرض لهذا الخطر، وعادةً يُفهم هذا التأمين على أنه يتعلق بتأمين منازل الأفراد، ولكنه يمتد أيضًا لحماية المؤسسات من هذه الخطورة وبصفة عامة يغطي الأضرار التالية:

- الأضرار اللاحقة بممتلكات المؤسسة، معدات، بضائع، مستندات... إلخ
- الأضرار الغير المباشرة وتشمل تكاليف الخبر وتكاليف البحث عن أسباب تسرب المياه والتي يتم تحميلها للمؤسسة المؤمن عليها.
- تأمين المسؤولية اتجاه الغير نتيجة تسرب مياه مصدرها المؤسسة شريطة أن يكون تسرب المياه مفاجئ ناتج عن سقوط الأمطار والثلوج فوق الأسقف، وكذا قنوات توزيع المياه.⁵²

4-التأمين على انكسار الزجاج

أصبحت الهندسة المعمارية الحديثة تعتمد في بنائها على مادة الزجاج الذي يعطي مظهرًا خارجيًا جميلًا، هذا ما جعل معظم المؤسسات تشيد بناياتها من الزجاج الذي يعتبر في نفس الوقت مكلفًا وسهل الانكسار، وعليه كان من الضرورة إيجاد وثيقة تغطي على الخسائر المادية والتي تنتج عن الانكسار المفاجئ للزجاج والمتوقع خلال فترة سريان العقد، غير أنه يجب الإشارة أن انكسار الزجاج الناتج عن الحريق يغطي ضمن وثيقة تأمين الحريق، وكذا الحال بالنسبة لانكسار زجاج السيارات، أما فيما يخص مبلغ القسط فهو يتحدد إما بطريقة جزافية، وإما على أساس كل متر مربع من مادة الزجاج.

5-التأمين على القروض:

يندرج تحت هذا النوع من التأمين كلا من تأمين القرض نتيجة الإعسار وتأمين قرض التصدير نقدمها فيما يلي:

6-تأمين الإعسار أو عدم القدرة على الوفاء:

تصنف القروض عادة إلى أنواع مختلفة مثل القروض المالية، الاستهلاكية، الاستثمارية، والتجارية. ومن بين هذه الأنواع، تعتبر القروض التجارية هي التي تتعلق بالعمليات المالية في المجال التجاري. فهنا يقصد بالقرض التجاري القرض الذي يمنح عند عملية بيع البضاعة أو تقديم الخدمة من طرف المؤسسة إلى الزبون وهنا يظهر الهدف الأساسي لتأمين القرض الخاص بالإعسار هو ضمان المؤسسة ضد أخطار عدم وفاء الزبائن بتسديد قيمة البضاعة نتيجة لإعسارهم، ومن أجل ذلك يتم تعويض المؤسسة عن قيمة القرض كاملة، إما عن طريق نصاب أو مقدار معين يدعى (Quotient) والذي يتحدد ضمن عقد التأمين.

⁵² - محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة المخاطر ، مرجع سابق، ص ص، 283-286

- تأمين قروض التصدير: يهدد المؤسسة القائمة على عملية التصدير مجموعة من الأخطار يمكن تلخيصها فيما يلي:
- الأخطار التجارية والتي تنتج عن تدهور الحالة المالية لأحد العملاء.
- أخطار الكوارث والتي تنتج عن عدم مقدرة المستورد عن دفع التزاماته بسبب حدوث أحد الكوارث الطبيعية.
- الأخطار المالية المتعلقة بسعر الصرف.⁵³

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل فإن تأمين المخاطر المهنية يهدف لحماية الأفراد والشركات من الحوادث المهنية، يغطي تأمين الأخطار المهنية الإصابات الشخصية والأضرار المادية والمسؤولية المدنية والأخطاء المهنية. يعد جزءاً أساسياً من إدارة المخاطر للشركات والأفراد. يتم الحصول عليه من خلال دفعات مالية دورية لشركة التأمين. يساعد على توفير التغطية المالية وتقليل التبعات المالية للأضرار المهنية. تختلف تغطية التأمين حسب نوع العمل والصناعة. وبشكل عام، يساعد تأمين الأخطار المهنية على توفير الحماية المالية والاطمئنان للأفراد والشركات أثناء ممارسة أعمالهم المهنية. يعد فهم أساسيات تأمين الأخطار المهنية ضرورياً لأي شخص يرغب في حماية نفسه أو شركته من المخاطر المهنية وتحقيق الاستقرار المالي.

⁵³ - المرجع نفسه، ص ص، 435-432.

الفصل الثالث:
دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات
SAA

تمهيد:

تؤدي شركات التأمين الجزائرية بكل انواعها دورا هاما في تامين وضمان الحماية للممتلكات ضد كل المخاطر التي تعرض للخطر المؤمن ضده، لذلك نجد شركات التأمين بكل فروعها، تساهم من خلال ما تعرضه من منتجات وخدمات في الرفع من رقم الأعمال والتوظيف، خاصة بالاستثمارات والفوائض المالية. بعد عرض الإطار النظري لموضوعنا، سنقوم الآن بتقديم الإطار التطبيقي حول دراسة شركة التأمين (SAA) حيث قمنا بإجراء تدريب تطبيقي في الشركة على مستوى وكالة دلس، هدف هذا الفصل هو إظهار المنتجات التي تقدمها وكالة SAA والفرق بين الأقساط والتعويضات من خلال تحليل البيانات التي سنقدمها.

وقصد التعرف أكثر على هذا الفصل قمنا بتقسيمه الى مبحثين:

المبحث الاول: تقديم عام للشركة الوطنية للتأمين (SAA)

المبحث الثاني: عرض منتجات وكالة (SAA)

المبحث الاول: تقديم عام للشركة الوطنية للتأمين (SAA)

يُعد قطاع التأمين مكونًا أساسيًا في القطاع المالي لأي اقتصاد، حيث أصبح التأمين جزءًا مكملًا للنظام المصرفي، وربما يتفوق عليه في بعض الجوانب مثل الأصول المتداولة، تشهد الجزائر كغيرها من الدول، وجود عدة شركات تأمين، ومن بينها الشركة الجزائرية للتأمين SAA، تلقينا دراسة عن هذه الشركة، وقمنا بإجراء تربية في وكالتها لتركز على أنشطتها الفعالة، سنتطرق في هذا المبحث الى تقديم عام للشركة ، وسنستعرض وكالة دلس كمصدر المعلومات والبيانات التي استندنا عليها في ثلاثة مطالب:

- ❖ المطلب الاول: الهيكل التنظيمي للشركة
 - ❖ المطلب الثاني: نبذة تاريخية حول وكالة SAA بدلس
 - ❖ المطلب الثالث: المخاطر التي تتعرض لها الوكالة
- ### المطلب الاول: الهيكل التنظيمي للشركة

1 - بطاقة فنية عن شركة SAA:

أنشأت كشركة مختلطة جزائرية مصرية في 12 ديسمبر 1963، وتم تأميمها في 27 ماي 1991 وفقًا للقانون رقم 66-127 الذي يمنح الدولة حق الاحتكار في جميع عمليات التأمين. تمت إعادة هيكلة الشركة وتكليفها بعمليات التأمين على السيارات والمخاطر البسيطة وتأمين الأشخاص، بعد إلغاء مرحلة التخصص، قامت الشركة بتوسيع نشاطها لتشمل جميع فروع التأمين وإعادة التأمين، واستفادت من امتياز قانوني في عام 1998 حيث قامت بتلقي جزء من محفظة أعمال إعادة التأمين من شركات التأمين، يبلغ حاليًا رأسمال الشركة بـ 30 مليار دينار جزائري، وتقدر أصولها بقيمة 38 مليار دينار جزائري. إلى جانب مشاركتها في رأسمال شركات وطنية وأجنبية أخرى، تتعاون الشركة مع شركة الاستثمار الفندقية " شيراتون " وشركة إفريقيا لإعادة التأمين.⁵⁴

جدول رقم: 01: بطاقة فنية لشركة SAA

بطاقة فنية لـ SAA	
الاسم التجاري	الشركة الوطنية للتأمين (SAA)
الشكل القانوني	شركة بأسهم
رأس المال:	30 مليار دج
السنة	1963
المقر الرئيسي	مركز الأعمال، باب الزوار، الجزائر
الرئيس المدير العام	بن ميسية يوسف
موقع الويب:	www.saa.dz
ارقام الاتصال	الهاتف: 021439760/62 الفاكس: 021439216
النشاط	شركة تأمين - الضرر

عدد الموظفين	4584 موظف في 2017/12/31
إجمالي الإيرادات	23 مليار دج في 2017/12/31
البرنامج المستخدم	ORASS

المصدر: أنظر إلى الملحق رقم (01) ص 64

2 - لمحة تاريخية لشركة SAA:

شهدت الشركة الوطنية للتأمين SAA، وهي الشركة الرائدة في سوق التأمين في الجزائر، ثلاث مراحل من التطور منذ إنشائها. وقد تم تحديد هذه المراحل بناءً على اتجاهات سوق التأمين الجزائري المختلفة، وقد تأثر تطور الشركة بهذه المراحل الكبرى وهي:

- مرحلة التخصص واحتكار الدولة.
- مرحلة الإلغاء التدريجي للاحتكار والاستقلالية عن الدولة.
- مرحلة التحرير الكامل للسوق.

جدول رقم 02: تقسيم المراحل التي مرت بها الشركة الوطنية للتأمين SAA

المرحلة	الفترة	الحدث
التخصص	1963 إلى 1990	1963 ← تأسيس SAA كشركة مختلطة جزائرية مصرية (61%-39%) 1966 ← تأميم SAA 1976 ← تخصص SAA في المخاطر البسيطة وتأمين المركبات، وتأمينات الأفراد والمهنيين وتأمينات الأشخاص.
الإلغاء التدريجي للاحتكار والاستقلالية عن الدولة	1992 إلى 2005	1995 ← تحرير قطاع التأمينات وإلغاء التخصص لشركات التأمين، وذلك بموجب المرسوم 07/95. وبالتالي، تنوعت أنشطة الشركة الوطنية للتأمين (المخاطر الصناعية، مخاطر البناء، المخاطر الزراعية... إلخ
التحرير الكامل للسوق	2006 إلى يومنا هذا	← تحرير السوق للمستثمرين المحليين والدوليين، ووسطاء الأعمال الخاصة. تحرير الأسواق للمستثمرين الوطنيين والدوليين والوسطاء ا. السماح بالتأمين المصرفي، مما أدى إلى فتح فروع لشركة الإسمنت في بنك الإسكان والتنمية الريفية والبنك الوطني الفلاحي. ← فصل التأمينات ضد الأضرار والتأمينات ضد الأشخاص، مما أدى إلى افتتاح فرع SAPS، وهي الآن أمانة، وهي متخصصة في التأمين ضد المخاطر الشخصية.

المصدر: من إعداد الطالب من خلال موقع الشركة الوطنية للتأمين www.saa.dz

3 - الهيكل التنظيمي لـ "SAA":

نقسم هيكلية إدارة الشركة إلى 3 مستويات رئيسية وهما:

- الإدارة العامة
- المديريات الجهوية
- شبكة التوزيع.

1-3 الإدارة العامة:

تأتي الإدارة العامة في قمة الشركة، ويعود تنظيم الإدارة العامة الحالية للشركة إلى التحولات المختلفة التي مرت بها على مر السنين، حيث يتم تنظيم الإدارات الرئيسية في شكل أقسام حسب الفئات، ويتكون الهيكل التنظيمي على النحو التالي:

شكل رقم 03: الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لـ SAA



المصدر: من اعداد الطالب وفقا لمعلومات من طرف الشركة الوطنية للتأمين (saa)

مهام الإدارة العامة:

تهتم الإدارة العامة بضمان تحقيق الأهداف المحددة للأداء والمخصصة للإدارات المركزية التي تتكون في أشكال، منها:

- (1) مساعدة شبكة الشركة على الصعيد التقني والمعلوماتي والمحاسبي والإداري.
- (2) تنظيم وتخطيط وتنسيق ومراقبة أنشطة الشركة.
- (3) تطوير منتجات أكثر تكيفاً مع احتياجات السوق.

2-3 المديريات الجهوية:

توجد 15 إدارة إقليمية في شركة SAA، وتكلف هذه الإدارات بتقديم الدعم الفني والإداري لشبكة التوزيع وإدارة الموارد المادية والمالية المخصصة لهم.

ويتم تسجيل هذه الإدارات حسب موقعها في الجدول التالي:

جدول رقم 03: المديريات الجهوية لـ SAA

الجزائر 1
الجزائر 2
الجزائر 3
عنابة
باتنة
بشار
قسنطينة
موزاية
ورقلة
غليزان
سطيف
سيدي بلعباس
تيزي وزو
تلمسان
وهران

المصدر: من إعداد الطالب من خلال موقع الشركة الوطنية للتأمين www.saa.dz

3-3 شبكة التوزيع:

تمتلك الشركة أكبر شبكة توزيع تتعدى 530 نقطة بيع بمختلف القنوات⁵⁵، إذ تتضمن 315 وكالة مباشرة إضافة إلى 231 وكيل عام و5 سماسرة إضافة إلى شبائيك البيع عبر البنوك، وحرصا منها على تحسين خدماتها تمتلك 24 مركز للخبرة على السيارات و 4 أخرى متخصصة في الأخطار المتنوعة الأخرى إضافة إلى مطبعة مشتركة مع الشركة المركزية لإعادة التأمين " CCR " .

ملاحظة:

لتنفيذ مهامها وتحقيق أهدافها، تستدعي الشركة الجزائرية للتأمين خدمات وسطاء التأمين الذين يبلغ عددهم 23 وسيطاً. كما تستدعي خدمات الخبراء في فرعها المتخصص في التقييم والذي يُعرف بـ "الشركة الجزائرية للخبراء" (SAE).

مكانة SAA في السوق الجزائرية للتأمينات:

تشهد سوق التأمين تحولات عميقة نظراً لدوره الاقتصادي والاجتماعي. بشكل عام، لذلك بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لرفع القيود والعقبات التي تواجه المستثمرين في مجال التأمين. وهذا ما أتاح ظهور شركات تأمين جديدة منافسة للشركة الوطنية للتأمين SAA.

في عام 2019، حلت الشركة الوطنية للتأمين في المرتبة الأولى من حيث الإنتاج بالمقارنة مع الشركات الأخرى في السوق، حيث بلغت قيمة إنتاجها 29.12 مليار دج، وحصلت على 22% من حصة السوق. ولا تزال تحتفظ بحصة الإنتاج المطلقة، حيث تحتفظ بـ 21% من حصة السوق كما توظف 3321 عامل لديها.

4 - الآفاق الاستراتيجية للشركة الوطنية SAA:

تترجم الاهداف الاستراتيجية على النحو التالي:

- التسيير الأمثل للموارد المالية المتاحة.
- إتقان التكاليف وتحقيق الاقتصادات من حجم العمليات.
- تطوير أسواق جديدة.
- تحسين المستوى الوظيفي للعمال.
- تطوير مجالات جديدة.
- إدارة الموارد المالية بشكل فعال.
- التركيز على النشاط التأميني.
- التحكم في التكاليف للوصول إلى اقتصاديات مثلى.
- التنافس مع معارضيها الأجانب والتعامل معهم.
- ومن الناحية العملية، سيتم تنفيذ الاستراتيجية عن طريق:

⁵⁵ WWW.SAA.DZ اطلع عليه في 2023/05/11

- إعادة هيكلة الشبكة لتحسين أدائها بموجب التغييرات التشريعية والهيكلية التي طرأت مؤخرًا على سوق التأمين.
- استثمار مجالات جديدة من خلال إنشاء شركات تابعة متخصصة إما في فروع التأمين أو في المجالات ذات الصلة بتقييم الموارد المالية.
- المحافظة على الوضعية الرائدة في سوق التأمينات بالنسبة لفرع السيارات إضافة إلى التوسع في الفروع الأخرى والتوغل في قطاعات جديدة
- الفصل بين التأمين الشخصي والتأمين على الأضرار.
- إطلاق منتجات جديدة (CATNAT) والتأمين على السفر ومساعدة السيارات "الإنقاذ" أو كما يعرف بـ اللغة الفرنسية (depannage).

المطلب الثاني: نبذة تاريخية حول الوكالة الوطنية للتأمين بدلس (SAA)

تأسست وكالة دلس في سنة 1978، وتقع في وسط مدينة دلس بجوار المستشفى، العنوان: حي البساتين مجمع 92 مسكن، كما تعتبر الوكالة وحدة تابعة للمديرية الجهوية بتيزي وزو ورمزها 2008 حسب الترتيب الوطني لوكالة التأمين.

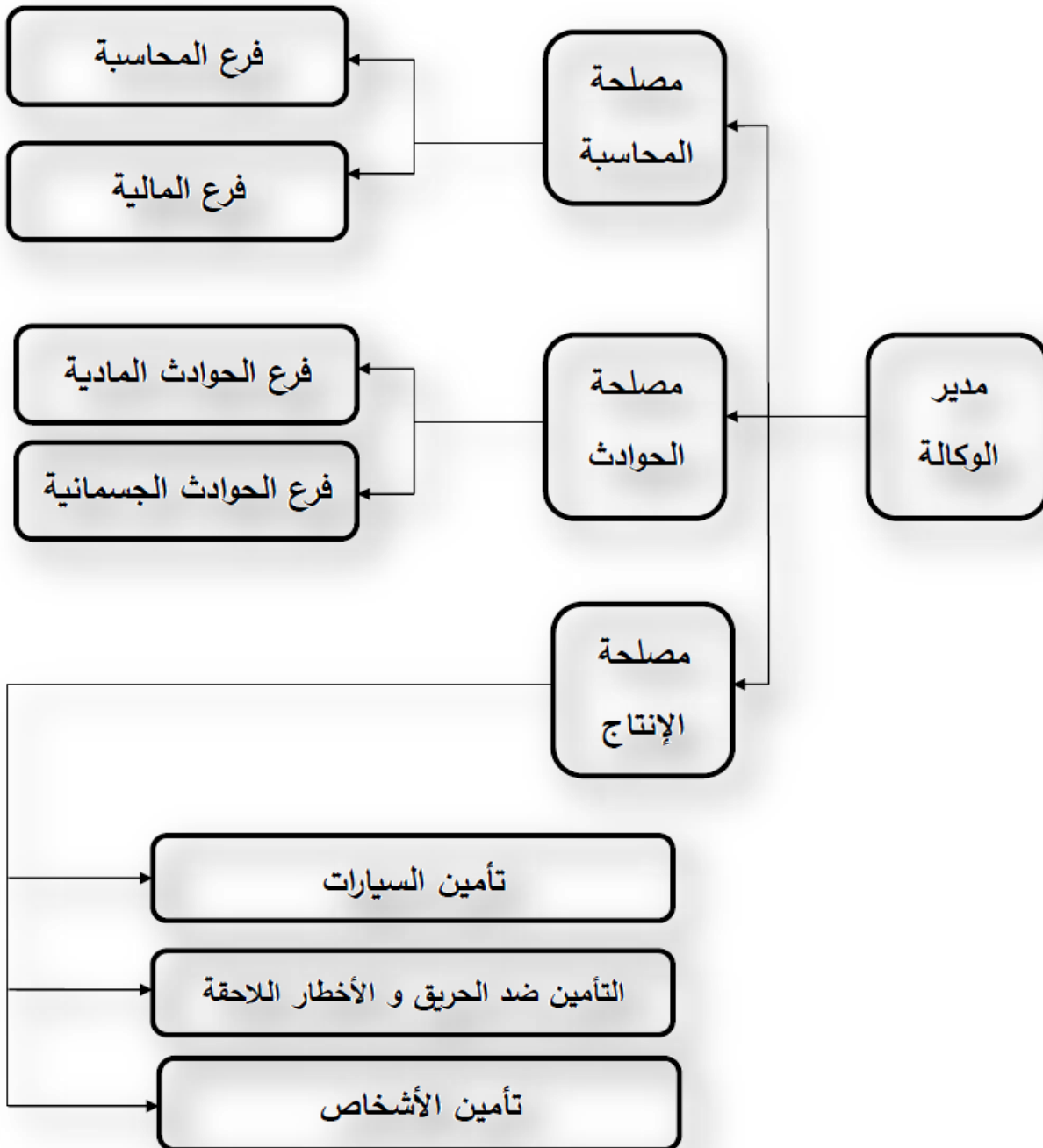
إضافة إلى ذلك فإن نشاط الشركة يعتبر تجاريا يهدف إلى تحقيق الربح بالدرجة الأولى مقابل تقديم خدمات للمستهلك تتمثل في توفير الأمان وتغطية المخاطر وتعويض الأضرار.

1 أهداف الشركة الجزائرية للتأمين SAA وكالة دلس:

- تقديم خدمات تأمينية عالية الجودة للعملاء وفقا لأفضل الممارسات الوطنية في مجال التأمين.
- توفير منتجات تأمينية متنوعة تتناسب مع احتياجات العملاء في مختلف القطاعات، والتي تشمل التأمين على الحياة، والصحة، والممتلكات، والمسؤولية المدنية، والسيارات، والأعمال.
- الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتطوير النظم الإلكترونية لتسهيل وتحسين عمليات التأمين وتقديم خدمة أفضل للعملاء.
- توفير بيئة عمل تشجع على التعلم والابتكار والتطوير لموظفيها، والاستثمار في تدريبهم وتطوير مهاراتهم وخبراتهم.
- التزامها بالمسؤولية الاجتماعية ودعم المجتمعات المحلية، والمشاركة في العديد من البرامج والمبادرات الاجتماعية في المنطقة.

2 الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) وكالة دلس

شكل رقم 04: يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة



المصدر: من اعداد الطالب بناءا على معلومات الوكالة

3 تحليل الهيكل التنظيمي:

مدير الوكالة: هو الممثل الرئيسي للوكالة، حيث تستند إليه معظم الصعبة المهام بإعتباره هو المسؤول الأول على تسيير شؤونها، ويندرج ضمن سلطته متابعة المصالح المختلفة في الوكالة ومراقبة عقود التأمين وإحصائها إضافة إلى مراقبة جميع النشاطات التقنية والمالية.

مصلحة المحاسبة: يتم فيها التسجيل اليومي للعمليات المالية المتعلقة بمصلحة الحوادث أو بمصلحة الإنتاج أو علاقة المؤسسة مع أطراف خارجية أخرى فهي تعتبر كمفترق الطرق للمصالح الداخلية والخارجية للمؤسسة بحيث يتم فيها ضبط السجلات المحاسبية، ونذكر من بينها:

- سجل العمليات البنكية

- سجل الصندوق

- سجل الشيكات

- سجل اليومية العامة (يتعلق بالشهور)

مصلحة الحوادث: تقوم بإستقبال الزبائن الذين تعرضوا لحادث ما وهذا من أجل القيام بعملية التعويض.

مصلحة المالية: يقوم المحاسب فيها بتحضير ميزانية مالية شهرية.

مصلحة الإنتاج: تمثل واجهة الوكالة فيما يتعلق بالمؤسسة وعلاقاتها مع الزبون حيث يتم فيها إبرام جميع العقود المكتتبة بين المؤسسة وزبائنها حيث أن جميع مداخل الوكالة تتم عبر هذا القسم.

4 إيرادات ونفقات الوكالة:

يتكون مصدر دخل الوكالة فيما يلي:

➤ الأقساط المدفوعة من طرف المؤمن لهم.

➤ أقساط مدفوعة من شركات إعادة التأمين.

➤ إيرادات أخرى.

➤ الفوائد والأرباح الناتجة عن الأقساط بعد نهاية فترة سريان العقد.

➤ الأموال الاحتياطية.

وتتمثل نفقاتها فيما يلي:

➤ التعويضات المدفوعة للمؤمنين لهم.

➤ نفقات أخرى كالطوابع البريدية والرسوم.

➤ النفقات العامة كاعمولة السماسرة والوكلاء والعمال ومصروفات الإدارة.

➤ نفقات المعاينة والخبرة والفحص الطبي.

المطلب الثالث: المخاطر التي تتعرض لها الوكالة

صرح مدير الوكالة بأنه يواجه بعض المشاكل التي تؤثر على السير نشاطها سندرجها فيما يلي:

✓ نقص الوعي التأميني لدى المؤمنين لهم.

- ✓ تشهد الوكالة انخفاضاً في اهتمام المتعاملين بمنتجاتها التأمينية، حيث يظهرون تراجعاً في قبولهم للأسعار المقدمة.
- ✓ تأخر تسوية بعض الملفات المعلقة بين الوكالات مما يسبب تأخير في عملية تعويض المؤمن لهم، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في الوكالة وتأثيرها على سمعتها.
- ✓ عدم وفاء بعض المتعاملون في تعاملاتهم حيث يظهرون تقصيراً في الالتزام بالمواعيد المحددة لسداد الأقساط.
- ✓ عدم اهتمام الفرد المتعامل مع وكالة التأمين بقراءة الشروط والاشتراطات الموجودة بوثيقة التأمين.
- ✓ ما قد يتسبب في ظهور مشاكل مع شركت التأمين.

المبحث الثاني: عرض منتجات وكالة (SAA)

تمتع الشركة الوطنية للتأمين بمكانة رائدة بين شركات التأمين في الجزائر، فهي لا تقتصر على تقديم الخدمات التقليدية كما تفعل الشركات الأخرى، بل تتميز بتزويد عملائها بتشكيلة واسعة من الخدمات التي تتماشى مع احتياجاتهم، وتقدمها بأسلوب بسيط وجذاب يناسب جميع فئات المجتمع. وليس هذا فقط، فهي تحتفظ أيضاً بحصتها الكبيرة من السوق، مما يعكس مدى قدرتها على التقدم والنجاح في ظل التنافس الشديد في هذا القطاع، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل المنتجات التأمينية المقدمة لدى وكالة (SAA) في ثلاثة مطالب وهي:

- ❖ المطلب الأول: المنتجات المقدمة لدى الوكالة
 - ❖ المطلب الثاني: الأقساط والتعويضات الوكالة
 - ❖ المطلب الثالث: دراسة حالة عقد التأمين المهني متعدد المخاطر
- ### المطلب الأول: المنتجات التأمينية المقدمة لدى الوكالة

سنعرض بعض المنتجات والخدمات التي تقدمها فيما يلي:

الفرع الأول: تأمينات السيارات: يهدف التأمين على السيارات إلى حماية المؤمن له من الخسائر المادية الناتجة عن حدوث أحد أو كل هذه الأخطار سواء بالنسبة للغير أو بالنسبة للسيارة نفسها أو قائد السيارة أو أحد ركبائها ومنها:

أ. **أخطار المسؤولية المدنية إتجاه الغير:** وتشمل جميع الأخطار المتعلقة بمسؤولية مالك السيارة إتجاه الغير عن الأضرار والخسائر التي تلحق بهم نتيجة خطأ أو إهمال من جانبه أو من جانب التابعين له، وهذا في حالة تحرك المركبة أو أثناء توقفها، وتنقسم إلى قسمين:

- الخسائر التي تصيب الغير في شخصه: تتمثل هذه الخسائر في المصاريف الطبية والأجر الضائع وتعويض العجز الدائم أو الوفاة، لذلك تلتزم شركات التأمين في التأمين الإجباري على المركبة بتغطية الأضرار المادية والجسمانية التي يتسبب في حدوثها المؤمن له للغير.

- الخسائر التي تصيب الغير في ممتلكاته: المقصود بممتلكات الغير هو كل عقار أو منقول بما في ذلك سيارات الغير.

ب. الأخطار التي تتعرض لها السيارة نفسها والمنقولات عليها: تشمل هذه الأخطار كل من: التصادم أو الانقلاب والعمل العدائي.

الحريق والانفجار سواء كان داخلي أو خارجي والاشتعال الذاتي.

السرقه والسطو أو اقتحام السيارة وسرقه بعض أجزائها، كذلك انكسار الزجاج.

الفرع الثاني: التأمين من الأخطار المتنوعة: يتكون هذا الفرع من عدة أنواع من الأخطار منها: الأخطار البسيطة والأخطار الصناعية.

أ - الأخطار البسيطة: وهي مكونة من عدة أنواع من التأمين:

التأمين من المسؤولية: تقوم الشركة بتغطية الضرر الذي قد يتسبب فيه المؤمن له للغير في شخصه أو ممتلكاته، ويضم تأمين المسؤولية المدنية المهنية والمسؤولية المدنية للتشغيل.

التأمين من الحريق والحوادث والأخطار الملحقة به: تضمن الشركة بمقتضى هذا العقد للمؤمن له جميع الأضرار المادية التي تتسبب فيها النيران.

تأمين أضرار المياه: تضمن الشركة للمؤمن له جميع الأضرار المادية التي تحدث للأشياء المنقولة والثابتة والناجمة عن خطر تسرب المياه.

التأمين من السرقة: تضمن الشركة للمؤمن له الخطر الذي يصيبه بسبب السرقة أو محاولة السطو على مال المؤمن أو اقتحام منزله، ويتمثل مال المؤمن في نقوده، مجوهراته، أمتعه، بضائعه أو سيارته وغير ذلك من المنقولات ويشمل ضمان المؤمن سرقة هذه الأشياء أو إتلافها أو تحطيمها.

تأمين كسر الزجاج: هنا تضمن الشركة للمؤمن له التعويض ضد الخسائر التي تحدث لجميع أنواع الزجاج من كسر، كزجاج النوافذ والمرايا، لافتات المحلات، الخ.

التأمين المتعدد الأخطار المتعلق بالسكن: تضمن الشركة من خلال هذا العقد للمؤمن له جميع

الأضرار المادية الناجمة عن عدة أخطار كالسرقة، الحريق، تسرب المياه، كسر الزجاج، ... الخ.

ب - الأخطار الصناعية : وهي كذلك تتألف من عدة أنواع من التأمين:

تأمين تحطم الآلات: بناء على العقد فإن الشركة تضمن للمؤمن له تعويض جميع الأضرار المادية كخسارة أو تحطم وخصوصا كسر هذه الآلات أثناء عملية تركيبها وكذلك أثناء توقفها أو تشغيلها، أثناء عملية تفكيكها وإعادة تركيبها، أثناء التعبئة أو التفريغ وكذلك أثناء عملية الاستعمال أو تغيير موضعها في المؤسسة المؤمنة.

تأمين أخطار البناء: تقوم الشركة بالتأمين على الأخطار الناجمة عن أشغال البناء والمقاولات .

التأمين على جميع أخطار التركيب: يضمن المؤمن للمؤمن له التغطية من جميع الأخطار التي تسبب أضرارا أو خسائر للعتاد المؤمن عليه (الأجهزة) التي تحدث خصوصا بسبب:

- الأخطار والحوادث في التركيب.
- الحرائق، الانفجارات، الأخطار الكهربائية، سقوط الصواعق.
- الحوادث الطبيعية (الزلازل، الفيضانات).

تأمين أخطار أجهزة الإعلام الآلي والأجهزة الإلكترونية: يضمن المؤمن (شركات التأمين) للمؤمن له الأضرار أو الخسائر اللاحقة بأجهزة الإعلام الآلي والأجهزة الإلكترونية عموما، بالإضافة إلى مصاريف إصلاح واستبدال قطع هذه الأجهزة، وهي تغطي الأضرار الناجمة من الأسباب التالية:

- الانفجارات، الصواعق، الحرائق، عمل من المياه أو الرطوبة.
- بسبب عيب في المبنى أو خطأ في تركيب الأجهزة.
- بسبب السرقة أو النهب.
- بسبب خلل في ذاكرة الحاسوب أو في الشبكة الكهربائية.

التأمين المتعلق بالنقل: تنتوع تأمينات النقل بتنوع وسائله فمنها البحرية والجوية والبرية، ولكل منها دور مهم في نقل البضائع والأشخاص.

تأمين نقل البضائع: إن جميع البضائع عند نقلها برا أو جوا أو بحرا تكون معرضة لأخطار عديدة، لذلك عرضت الشركة مجموعة من الوثائق لتغطية الأخطار التي تتعرض لها هذه البضائع، مهما كانت طبيعتها ونوع الوسيلة المستعملة لنقلها، وذلك أثناء عملية نقلها أو شحنها أو تفريغها.

التأمين على هياكل المراكب البرية والبحرية والجوية: يتضمن نوعين من التأمين:

- التأمين على السفينة: يشتمل التأمين على هيكل السفينة وملحقاته التي تكون جزءا منه وتكون ضرورية لاستغلالها سواء كانت ملتصقة بالهيكل أو منفصلة عليه.
- التأمين على هياكل المراكب الجوية: تضمن الشركة من خلاله التأمين على جسم المركبة والتجهيزات التي تكون ضرورية لاستعمالها وتابعة لها، بما في ذلك أجهزة الاتصال ومختلف الآلات اللازمة لتشغيلها

التأمين على المسؤولية المدنية:

- التأمين على المسؤولية المدنية البحرية: يهدف هذا النوع من التأمين إلى :
- التأمين على المدنية الناقل البري للبضائع.
- التأمين على المسؤولية المدنية للناقل الجوي.

التأمين على الأشخاص: قدم الشركة في هذا الفرع من التأمين أنواع عديدة منها:

التأمين على الحياة: تتعهد الشركة مقابل القسط بمنح المكتتب أو الغير المعين من طرفه مبلغا

محددا (رأسمال أو ريع) في حالة وفاة المؤمن له أو في حالة بقاءه على قيد الحياة إلى تاريخ معين.

أشكال أخرى للتأمين على الأشخاص: يمكن أن يتخذ التأمين على الأشخاص عموما شكلا فرديا أو شكلا جماعيا.

تأمين الكوارث الطبيعية (CAT-NAT): يضمن هذا النوع من التأمين للمؤمن له جميع الأضرار التي

تصيبه فيما يملكه من ممتلكات سواء كانت منقولات أو عقارات، والتي تتسبب فيها كارثة طبيعية كالهزات الأرضية، الفيضانات أو أي حادث آخر يعد كارثة طبيعية.

في البداية كان هذا النوع من التأمين اختياري في الجزائر، ولكن بعد حدوث زلزال 21 ماي 2003 أصدر المشرع الجزائري الأمر رقم 03-12 الصادر في 26 أوت 2003 والقاضي بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية حيث ينص على أنه «يتعين على كل المالكين لملك عقاري مبني يقع في الجزائر سواء شخصا طبيعيا كان أو معنويا ماعدا الدولة أن يكتتب عقد تأمين على الأضرار يضمن هنا الملك من آثار الكوارث الطبيعية»⁵⁶.

المطلب الثاني: الأقساط والتعويضات الوكالة:

1- تطور الأقساط الصافية مع عقود المشتركين حسب الفروع بين سنة (2018/2017):

جدول رقم 3: تطور الأقساط الصافية مع عقود المشتركين حسب الفروع بين سنة (2018/2017)

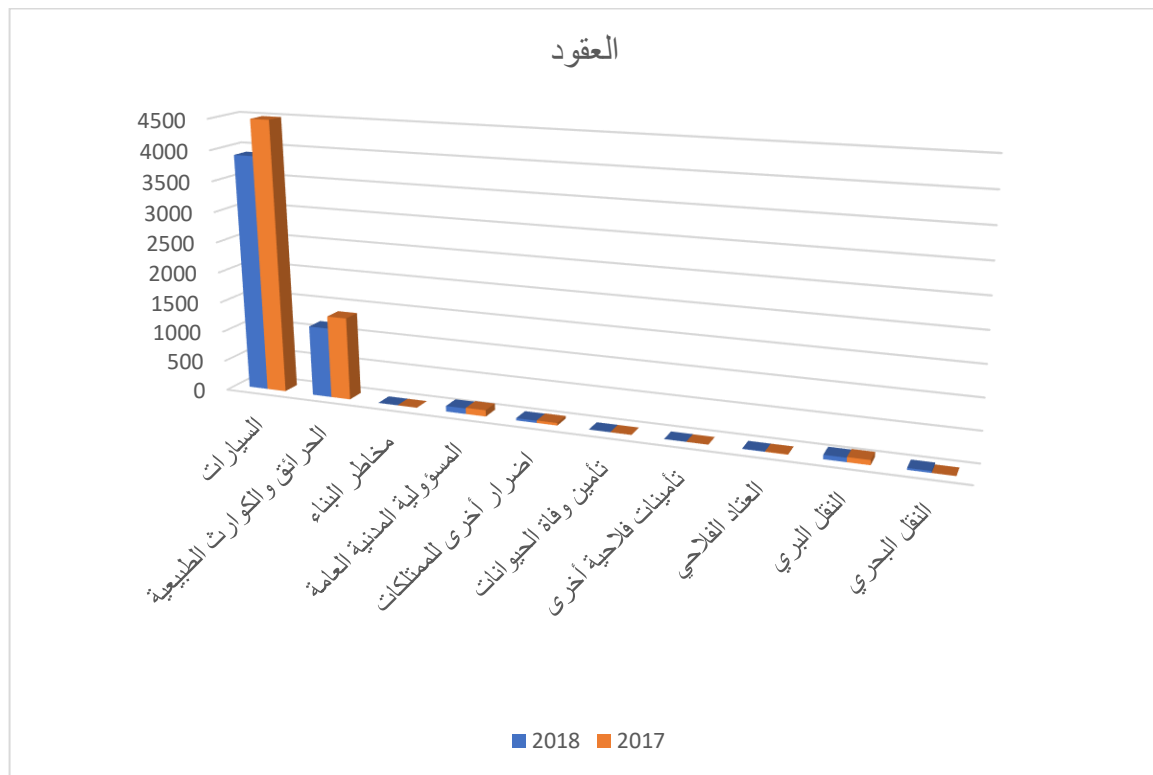
الفرع	السنوات	عدد العقود				القسط الصافي			
		2018	2017	القيمة المتغيرة	النسبة %	2018	2017	القيمة المتغيرة	النسبة %
11	السيارات	3899	4494	595-	0.13-	7152090030	7441154777	289064747-	3.9-
12	الحرائق والكوارث الطبيعية	1163	1364	201-	0.15-	936842281	705283128	231559153	32.8
13	مخاطر البناء	1	1	0	0	43774470	53922259	10147789-	0.19-
14	المسؤولية المدنية العامة	92	103	11-	0.11-	213048143	217887040	4838897-	0.02-
15	أضرار أخرى للممتلكات	37	41	4-	0.09-	133007890	174498004	41490114-	0.24-

⁵⁶ -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد12، الصادرة في 26 أوت 2003، ص4.

22	تأمين وفاة الحيوانات	1	0	1	/	6363181	0.00	6363181	/
23	تأمينات فلاحية أخرى	2	0	2	/	6924603	0	6924603	/
24	العتاد الفلاحي	6	6	0	/	992	3074000	3173200	0.03
31	النقل البري	69	79	10-	0.13-	316417-	36841183	36524766	-0.008
34	النقل البحري	30	1	29	29	130440-	20447000	7403000	0.64-
	المجموع	5300	6089	789-	0.13-	113955827-	8653107391	8539151564	0.01-

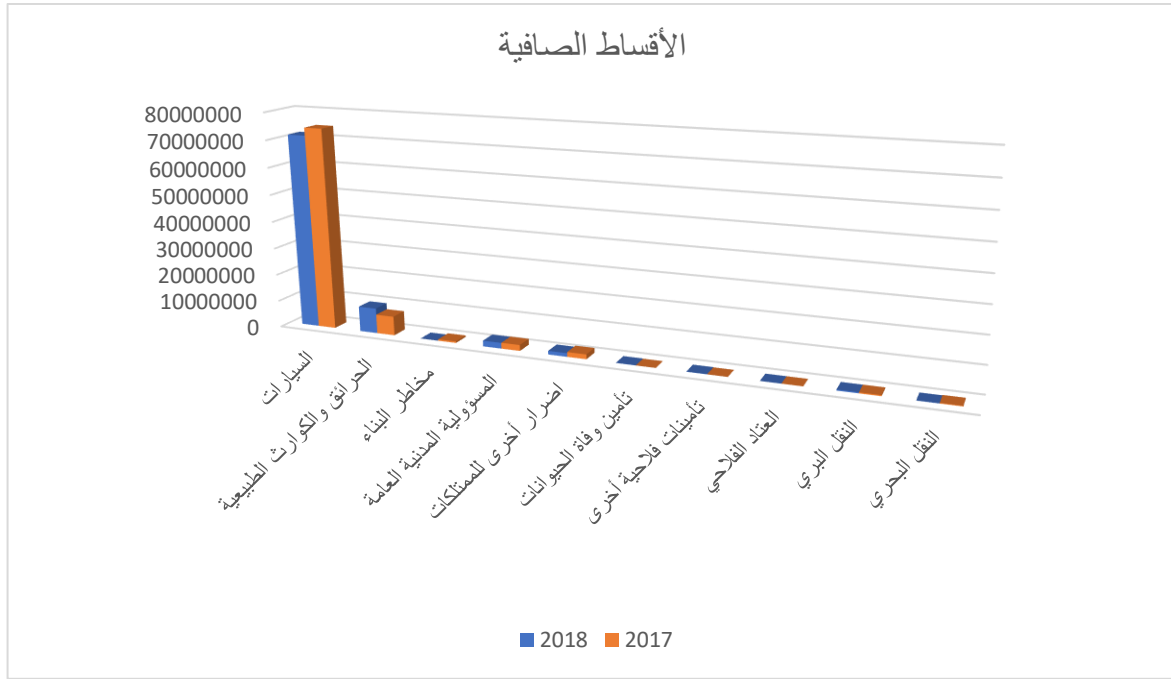
المصدر: من اعداد الطالب من خلال الوثائق المقدمة من طرف الوكالة.

الشكل رقم (05): تطور الأقساط الصافية ما بين 2018/2017



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق

الشكل رقم (06): تطور عقود التأمين ما بين 2018/2017



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق

2 - تحليل نتائج الجدول:

- **فرع السيارات:** سجل هذا الفرع انخفاض قدره-595 ونسبة-0.13 في عدد العقود، اما القسط الصافي سجل انخفاض قدره 289 مليون دج أي بنسبة-3.9 في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، ويفسر هذا الانخفاض بتراجع الدولة عن سياسة القروض (ANSEJ, CNAC) الممنوحة من طرف البنوك وكذلك خفض عدد السيارات المستوردة.
- **فرع الحرائق والكوارث الطبيعية:** نلاحظ انخفاض في عدد العقود ب-201 ونسبة-0.15، بينما القسط الصافي حقق رقما قياسيا قدره 231 مليون دج ونسبة 32.8 ويعتبر اعلى رقم في هذا الفرع سنة 2018، يرجع هذا الارتفاع الى زيادة عدد التسجيلات في هذا الفرع بسبب جلب اعمال جديدة مرتبطة بشكل خاص بـ الاكتتاب على الخطر الصناعي ودخول محطات كهربائية لشركة سونلغاز حيز الاستغلال وهذه الزيادة سمحت للشركة بتنمية المحفظة المالية مما يجعلها على القدرة بالوفاء بـ الالتزامات المالية.
- **فرع مخاطر البناء:** في هذا الفرع بقي عدد العقود ثابت بينما القسط الصافي انخفض بنسبة -0.19 في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 اي ما يعادل 10 ملايين دج، وهذا بسبب عدم تحسين ظروف الاكتتاب على التأمين ضد مخاطر البناء.
- **فرع المسؤولية المدنية العامة:** سجل هذا الفرع انخفاض قدره-11 ونسبة-0.11 في عدد العقود، والقسط الصافي انخفض بنسبة -0.02 في سنة 2018 أي بمقدار 4 ملايين دج مقارنة بسنة 2017، هذا الانخفاض ناتج من خاصية عدم القابلية للتجديد.
- **فرع اضرار أخرى للممتلكات:** سجل هذا الفرع انخفاض قدره-4 ونسبة -0.09 في عدد العقود، اما القسط الصافي انخفض هو كذلك بنسبة -0.24 في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ما يعادل 41 مليون دج، يشير هذا الانخفاض الى نقص إمكانيات التأمين الناجمة عن عدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية في اطار برنامج الركود الاقتصادي.

- فرع تأمين وفاة الحيوانات: هذا الفرع لم يكن في سنة 2017 لذلك لا نقارنه مع سنة 2018
- فرع تأمينات فلاحية أخرى: هذا الفرع لم يكن في سنة 2017 لذلك لا نقارنه مع سنة 2018
- فرع العتاد الفلاحي: هذا الفرع بقي عدد العقود ثابت، بينما القسط الصافي ارتفع بنسبة قدرها 0.03 في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث عرف هذا الفرع إقبال كبير وذلك بسبب توجه الدولة الى الاعتماد على القطاع الزراعي ودعم الشباب بقوة.
- فرع النقل البري: سجل هذا الفرع انخفاض قدره-10 وبنسبة -0.13 في عدد العقود، اما القسط الصافي سجل انخفاض بنسبة ضئيلة قدرها 0.008 في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، وهذا بسبب عدم تجديد النقل البري للزبون.
- فرع النقل البحري: سجل هذا الفرع اعلى زيادة في عدد العقود بـ29 عقد، بينما القسط الصافي سجل انخفاض بنسبة -0.64 في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، حيث يفسر بتراجع رقم الاعمال تأمين البضائع المنقولة بحرا بسبب سياسة الدولة خفض الواردات.

إذن اجمالي الأقساط الصافية المدفوعة انخفضت بـ 113 مليون دج بنسبة-0.01 وعدد العقود انخفض بـ 789 وبنسبة -0.13 في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وذلك بسبب الطلب على الضمانات الاجبارية في حين الطلبات الاختيارية لا يوجد اقبال عليها وكذلك بسبب عدم ابرام صفقات جديدة.

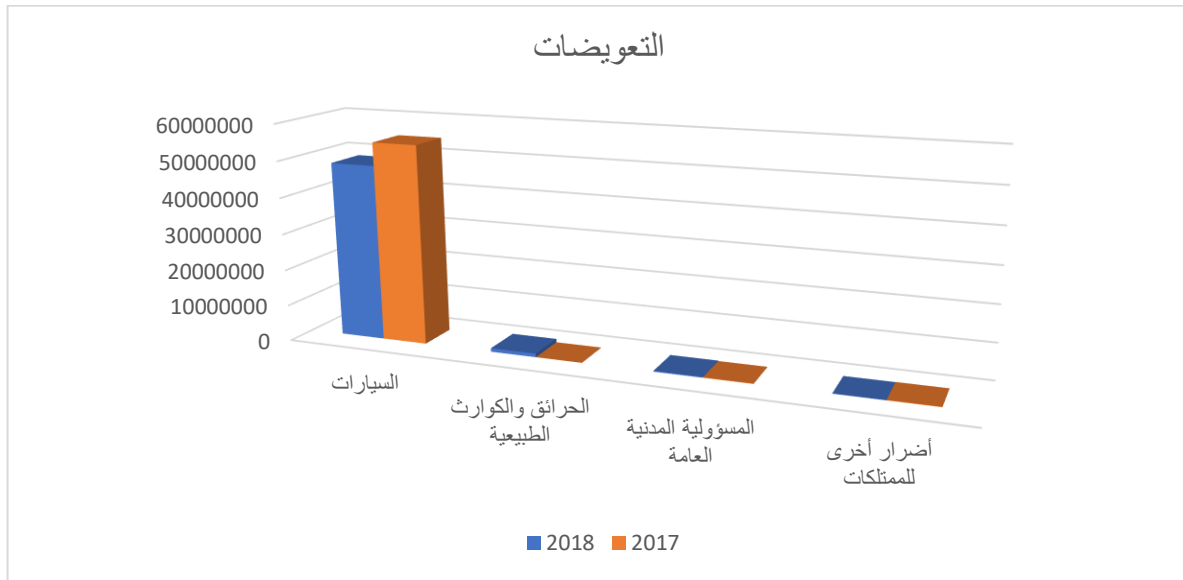
3 - تطور التعويضات حسب الفروع بين سنة(2018/2017):

جدول رقم 4: تطور التعويضات حسب الفروع بين سنة(2018/2017)

الفرع	نوع المنتجات التأمينية	التعويضات		القيمة المتغيرة	النسبة %
		2017	2018		
11	السيارات	5483144614	4848660721	634483893-	0.12-
12	الحرائق والكوارث الطبيعية	3124600	99707082	96582482	30.91
14	المسؤولية المدنية العامة	12500000	24050000	115500	0.92
15	أضرار أخرى للممتلكات	12166870	7826596	4340274-	0.36-
	المجموع	5510936084	4980244399	530691685-	0.10-

المصدر: من اعداد الطالب من خلال الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

الشكل رقم (07): تطور التعويضات ما بين 2017/2018



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق

4 -تحليل نتائج الجدول:

فرع السيارات: سجل هذا الفرع انخفاض في التعويضات في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بـ 634 مليون دج أي بنسبة -0.12 وهذا راجع الى نقص عدد الحوادث في سنة 2018 وذلك بسبب فرض الدولة عقوبات صارمة لمخالفة قوانين المرور.

فرع الحرائق والكوارث الطبيعية: شهد هذا الفرع ارتفاع كبير في التعويضات بـ 96 مليون دج في سنة 2018 أي بزيادة 96.58 مليون دج وبنسبة 30.91 مقارنة في سنة 2017، يعود هذا الارتفاع الى الانتشار الهائل للحرائق في الغابات بشكل واسع وعدم القدرة على التحكم فيه مما نتج عنه اضرار كبيرة.

فرع المسؤولية المدنية العامة: سجل هذا الفرع ارتفاع كبير في التعويضات بنسبة 0.92 مقارنة بسنة 2017، وهذا يرجع الى زيادة الضرر الذي نجم على مسؤولية الفرد اتجاه الغير لأصاب السيارات والمهن الحرة في سنة 2018.

فرع أضرار أخرى للممتلكات: سجل هذا الفرع انخفاض في التعويضات بـ 4 ملايين دج في سنة 2018 مقارنة 2017 اي بنسبة -0.36، يرجع هذا الانخفاض الى نقص المشاريع الاستثمارية في اطار برنامج الركود الاقتصادي للدولة في سنة 2018.

اذن اجمالي التعويضات في سنة 2018 انخفضت بـ 530 مليون دج وبنسبة -0.10، يرجع هذا الى انخفاض في نسبة الحوادث وكذلك انخفاض في عدد المشتركين في العقود سنة 2018 مقارنة بـ 2017.

المطلب الثالث: دراسة حالة عقد التأمين المهني متعدد المخاطر

في هذا المطلب، سنوضح كيفية إعداد عقد التأمين المهني متعدد المخاطر بشكل تفصيلي.

1- التوقيع على عقد التأمين المهني متعدد المخاطر:

- التخصص في الإنتاج أو "الاشتراك"، المدير يتعامل مع طالبي التأمين، وهذا العقد بين المؤمن (شركة التأمين) والمؤمن له يكون مناسب.
- يتم تأمين منتج أو قائمة من المنتجات في وثيقة التأمين وضمانها من قبل شركة التأمين.
- يدفع مبلغ الاشتراك من المؤمن له إلى شركة التأمين، بعد دراسة طلبهم الذي يتضمن معرفة العناصر التالية:

- طبيعة النشاط
- مساحة المكان الخاص بهم
- عدد الموظفين
- وسائل الحماية المستخدمة للوقاية من الحرائق والانفجار والسرقة
- رأس المال ونوع المعدات التي يتم تأمينها.

بناءً على هذه المعلومات، يمكن لشركة التأمين إجراء حساب إحصائي يأخذ بعين الاعتبار في الأساس احتمالية حدوث المخاطر وتكلفة الخسائر باستخدام نظام معلوماتي يسمى ORASS.

2- إجراءات الاشتراك في عقد التأمين:

للاشتراك في عقد التأمين، يكفي أن تتوجه إلى الوكالة، سيتعين عليك ملء استمارة والإجابة بدقة على العديد من الأسئلة.

يجب أن تكون هذه الاستمارة على شكل استبيان يتم فيه العرض للمؤمن قيمة جودة المخاطر التي سيتعين عليه ضمانها.

2 - 1 استمارة المؤمن "صفحة جديدة"

عند ملء معلومات المؤمن عليه:

الاسم واللقب، العنوان، نوع النشاط، ورقم الهاتف أو عنوان البريد الإلكتروني.

سيقوم النظام تلقائيًا بتخصيص رقم لكل عميل، يتكون من رمز الوكالة وفرع التأمين المهني المتعدد المخاطر ورمز المؤمن له.

2 - 2 المخاطر المؤمن عليها

هذه المرحلة تتضمن خطوتين:

- يدخل المنتج إلى صفحة الموقع لإدخال نوع وعنوان المخاطر المؤمن عليها.
 - يدخل إلى علامة التبويب حيث يطلب المنتج من المؤمن تقديم تفاصيل النشاط:
- 1- عنوان الموقع، طبيعة النشاط، المساحة المستغلة، وعدد الموظفين.
 - 2- نوعية المؤمن عليه، سواء كان مالكا أو مستأجرا.

3- قيمة رأس المال المؤمن عليه، حدود التعويض عن الأجهزة في حالة السرقة، قيمة تعويض الضرر في حالة وقوع حادث.

بعد أن ينقر المؤمن له على التغطيات الإلزامية مثل التأمين ضد الحرائق والمسؤولية المدنية، يحق له اختيار التغطيات الاختيارية التي تتناسب مع نشاطه.

2- 3 حساب القسط الاسترداد

يتم حساب القسط الصافي لكل ضمان تلقائيًا عن طريق البرنامج، بناءً على الخصائص المتبعة في الخطوات السابقة.

يحسب القسط الذي يجب على المؤمن له دفعه لتغطية ممتلكاته ضد المخاطر المؤمن عليها عن طريق إجمالي جميع الأقساط (TVA) على كل ضمان، مع إضافة التكاليف الإضافية (تكلفة البوليصة) والضرائب (FGA) والطابع البريدية (DTG, DTD).

بمجرد موافقة المؤمن عليه على القسط المقترح له، يقوم المنتج بتأكيد العقد حيث يتم تخصيص رقم بوليصة تلقائيًا تحت رقم تسلسلي ويتم طباعة العقد في نسختين، إحداها تُسلم للمؤمن عليه والأخرى تُحتفظ بها في المديرية الإقليمية لدلس.

3: إجراءات تسوية المطالبات (التعويضات)

تسوية المطالبة تتضمن سلسلتين من العمليات المتميزة: تقييم الأضرار وتعويض المتضررين.

في هذا القسم، سنركز على العناصر الناتجة عن عقد التأمين المهني المتعدد المخاطر بعد الفحص وإجراء العقد في إدارة التأمين.

1: في حالة وقوع حادث:

العميل لديه مدة أسبوع واحد لتقديم الإبلاغ عن الحادث، وثلاثة أيام للسرقة، ومدة 48 ساعة للحريق، وفقًا لترتيب معرفة الحادث.

تعبئة إشعار الحادث في التأمين المهني المتعدد المخاطر في حالة حدوث حادث كهربائي.

في يوم 2021/03/19، حضر السيد X إلى الوكالة لتقديم إشعار الحادث الضرر الكهربائي: عطل في معدات الحاسوب والمكتب، تاريخ الحادث كان في 2021/03/17، يقوم المالك أو المشترك بالتوجه إلى شركة التأمين مع إشعار الحادث والعناصر المرفقة المختلفة، قبل كل شيء، يجب على شركة التأمين أن تعرف ما إذا كانت هذه الضمانة ممنوحة في العقد وأيضًا يجب عليها التأكد من أن العميل لم يتجاوز 7 أيام من تاريخ الحادث، ويجب أن يتم إعداد هذا الإشعار على نموذج "إشعار مخاطر متنوعة".

هذا النموذج يحتوي على المعلومات التالية:

الاسم الكامل والعنوان وتاريخ ومكان الحادث وطبيعة الأضرار ورقم البوليصة.

ظروف الحادث (تعطل معدات الكمبيوتر والمكاتب الناجم عن تكرار انقطاع التيار الكهربائي أثناء استخدامها).

سيتم إدخال كل هذه المعلومات في برنامج ORASS، ثم يتم إعداد ملف للحادث للحفاظ عليه في الوكالة، بعد ذلك يقوم المؤمن عليه بتعيين خبير وإرسال تفاصيل المؤمن عليه بأمر الخدمة وسيراقب الخبير العمل للاتفاق على موعد لزيارة مكان الحادث.

يقوم الخبير بالذهاب إلى الموقع لإجراء التحقيقات التقنية المختلفة كما هو معتاد ويقوم بوصف الموقع، وتحديد أسباب الحادث، وإعادة تلخيص الحادث، وتحديد طبيعة الأضرار، وتقدير قيمة الأضرار، ويقوم بتنظيم كل هذه المعلومات في شكل تقرير يسمى "تقرير الخبراء".

بمجرد معالجة التقرير، سيتم إرساله إلى وكالة المؤمن عليه، بعد ذلك يقوم بإحتساب جميع الرسوم بما فيها ضريبة القيمة المضافة.

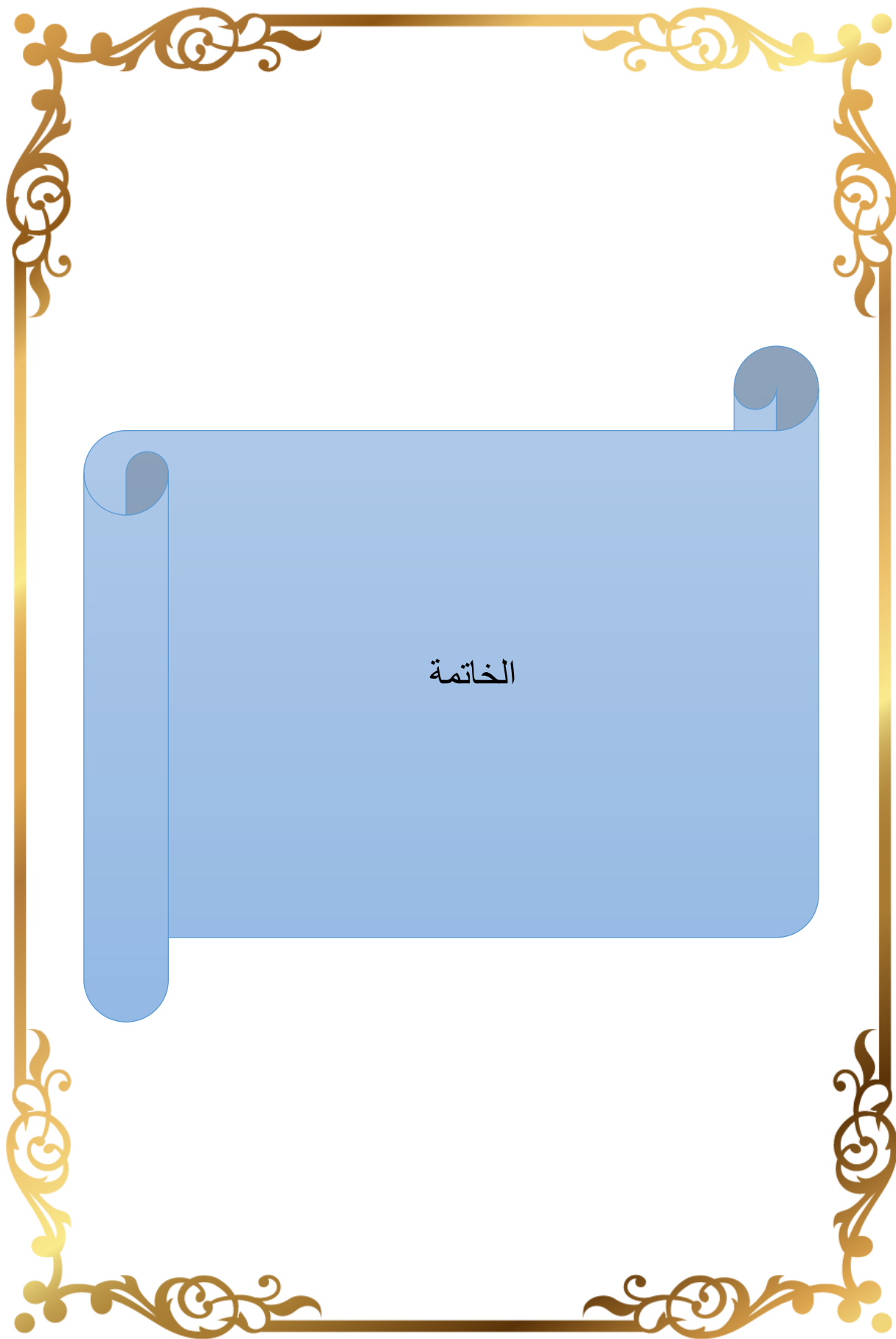
في هذه المرحلة، سيتم التحقق مما إذا كانت الضمانات مغطاة أم لا، والتحقق من المبلغ المؤمن عليه، والحدود الذاتية، والعناصر المؤمن عليها؛ بمجرد تحديد المبلغ الذي يجب دفعه، سيتم طباعة فاتورة التسوية، ويقوم العميل بالحصول على شيكه، وسيتم تصنيف الملف وإرساله إلى الحسابات "إيصال التعويض".

خلاصة الفصل:

تضمن هذا الفصل دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمين (saa) من خلال وكالة دلس، حيث قد سمح لنا هذا الفصل بتطبيق جميع المفاهيم النظرية المطروحة في الفصلين السابقين، وهي عبارة عن تنفيذ عقد التأمين المهني المتعدد المخاطر بشركة التأمين، حيث ساعدتنا الدراسة الميدانية على فهم الجانب النظري للتأمين بشكل أفضل.

من خلال المبحثين تبين لنا حسب الأرقام المحققة والمتمثلة في الأقساط والتعويضات المدفوعة على كل نوع منتج من المنتجات التأمينية المقدمة لدى الشركة الوطنية للتأمين (SAA) في سنة 2018/2017 وكذا فترة التربص بوكالة دلس انه يوجد إقبال ضئيل لدى الشركة.

كما سمحت لنا دراسة الحالة التي قدمناها بفهم خطوات تسوية حادث وأيضًا أعطتنا معرفة أعمق بموضوع بحثنا، وعليه يمكن القول ان التأمين يعد وسيلة فعالة لتحويل تلك الأخطار إلى شركات تأمين متخصصة تتحمل المسؤولية المالية في حالة وقوع حوادث أو أضرار.



الخاتمة

في سياق محاولتنا لمعالجة إشكالية البحث التي تتمثل في ماهو دور التأمين في تغطية الاخطار المهنية والصناعية، ومن ثم تنمية شركاته في حد ذاته وتطوير قطاع التأمين له دور مهم و أساسي في بناء الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق شركات التأمين الناشطة فيه، من خلال الوظائف التي تؤديها ومن أهمها أنها تكفل الأمان للمؤمن له و تخلق له جو من الراحة و الطمأنينة ، و زيادة كفاءتها الإنتاجية هذا من جهة، و من جهة أخرى تساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية، و ذلك من خلال الأقساط المجمعة و توظيفها في شكل أنماط عديدة و زيادة الكفاءة الإنتاجية ، و الحفاظ على الثروة ، كما انها تساهم أيضا في تدعيم الثقة الائتمانية و التجارية، إضافة إلى أن لها أهمية اقتصادية في مجال المعاملات الدولية و المساهمة في الدخل الوطني من خلال تحقيق قيم مضافة، كما تتميز شركات التأمين عن باقي الشركات الأخرى بانعكاس دورة إنتاجها، فهي تحصل على أقساطها قبل أن تعرف حجم مطالباتها في التعويض، وتعتبر شركة التأمين مؤسسة كغيرها من المؤسسات الأخرى، تنشط في محيط متغير بحيث تؤثر فيه وتتأثر به ،مما يجعلها تتعرض للمخاطر التي تهدد بقاءها وهذا ما فرض عليها حماية نفسها وتأمينها ضد أي خطر يهدد مزاوله استمرار نشاطها.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الفصل الأول تمكنا من إثبات صحة الفرضية الأولى التي تقول "التأمين يلعب دوراً مهماً في تغطية المخاطر المهنية والصناعية" صحيحة. فالتأمين يوفر حماية مالية للشركات والأفراد في حالة وقوع حوادث أو أضرار ناجمة عن المخاطر المهنية والصناعية. كما يساهم في تخفيف الأعباء المالية وتقليل المخاطر من خلال تقديم تغطية تكاليف الإصلاح والتعويضات المالية المحتملة. وبفضل التأمين، يمكن للشركات والأفراد التعامل بثقة مع المخاطر واتخاذ إجراءات وقائية لتجنب حوادث العمل والأضرار المحتملة.

من خلال الفصل الثاني تمكنا من إثبات صحة الفرضية الثانية التي تقول أن التأمين هو الوسيلة الأفضل لتجنب الخسائر بالنسبة للمؤسسات. فعن طريق التأمين، تحصل المؤسسات على حماية لممتلكاتها ووسائل إنتاجها من مختلف الأخطار التي قد تواجهها، مثل الحوادث، الحرائق، الكوارث الطبيعية، والسرقة. وفي حالة وقوع أي خسارة أو ضرر، يتم تعويض المؤسسة بشكل مالي لتغطية التكاليف واستعادة التلفيات. هذا يساهم في الحفاظ على استقرار واستمرارية النشاط ويحمي المؤسسات من التبعات المالية السلبية التي يمكن أن تنجم عن الحوادث والمخاطر المهنية والصناعية.

من خلال الفصل الثالث تمكنا من إثبات صحة الفرضية الثالثة حيث اتضح لنا أن الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) تساهم في التقليل من أخطار المؤسسات من خلال جدول التعويضات المدفوعة حسب فروع وأنواع المنتجات التأمينية سنة 2018/2017.

نتائج الدراسة:

لقد قادنا البحث إلى استخلاص جملة من النتائج العامة للدراسة، والتي نلخصها فيما يلي:

- 1- يمثل التأمين أداة قوية وفعالة لإدارة المخاطر وحماية المؤسسات والعمال ينبغي على الحكومة والجهات الرقابية تشجيع استخدام التأمين كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير بيئة عمل آمنة وصحية للعمال في مختلف القطاعات الصناعية، فهو يمثل استثماراً حيويًا يساهم في النمو المستدام وتحسين جودة الحياة للمجتمع الجزائري بشكل عام.

- 2- أظهرت الدراسة أن التأمين يساهم في تعزيز الاستدامة المالية للمؤسسات، بوجود تأمين مناسب، تكون المؤسسات أكثر قدرة على التعامل مع الأحداث غير المتوقعة وتكاليف الإصلاح والتعويضات، مما يقلل من تأثيرها السلبي على الأعمال والأرباح.
- 3- يعتبر التأمين أداة فعالة في تقليل اثر الاضرار التي تصيب الافراد والمؤسسات بحيث يقل عبئ الخطر الى عاتق شركات التأمين التي تقوم بالتعويض.
- 4- إن قطاع التأمين الجزائري يمكن القول بانه تطور بشكل تدريجي منذ الاستقلال وخاصة بعد اصدار الامر رقم 95/07 الذي نص على فتح المجال امام المستثمرين الخواص لممارسة عملية التأمين وإعادة التأمين التي كانت حكرًا على الدولة.
- 5- تعرض شركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري عدة منتجات، لكن اذا قمنا بمقارنتها مع الدول المتقدمة نجدها جد محدودة وغير منافسة.
- 6- ضعف الثقافة التأمينية لدى زبائن الشركة الوطنية للتأمينات، حيث اغلبهم ينظرون الى التأمين انه نوع من الضرائب او نفقات زائدة على عبئهم.
- 7- إن مفهوم الجودة في الخدمة التأمينية يرتبط بالقدرة على الملاءة أي الوفاء بالالتزامات المالية.
- 8- تواجه شركة (SAA) للتأمينات مجموعة من العراقيل التي تعيق تطورها وتضعب من نموها وهي تنقسم في مجملها إلى عراقيل خارجية مرتبطة أساسا بالمناخ الخارجي السائد في البلد كانهخفاض القدرة الشرائية، ضعف درجة الوعي التأميني.
- 9- تسعى شركة التأمين (SAA) جاهدة لتحسين نشاطها من خلال صياغة سياسات تسويقية جديدة تمكنها من الإنصات الدائم لسوق التأمينات لمعرفة رغبات الزبائن ثم العمل على تلبيتها في شكل منتجات تأمينية وخدمات مرافقة من خلال مزيج تسويقي ملائم.

الاقتراحات:

بناء على النتائج السابقة، نحاول تقديم جملة من الاقتراحات وهي كالتالي:

- 1- نشر الثقافة التأمينية لدى الجمهور من خلال القنوات الإشهارية المختلفة لتعريف أصحاب المؤسسات. بالتأمين وأهميته بالنسبة لحماية الأفراد والمؤسسات من أخطار المتنوعة.
- 2- بناء علاقات الثقة بين الجمهور وشركات التأمين، من خلال حل المشاكل العالقة لزبائنها وسرعة دراسة ملفاتهم وتعويضهم، وهذا من اجل توطيد العلاقات ما بين كل الأطراف.
- 3- يجب على شركة التأمين تطوير المنتجات التأمينية ووضع تسهيلات وعلاوات للتأمين من أجل ترويج لأحسن وافضل المنتجات.
- 4- الابتكار والتطوير الشركات في المنتجات التأمينية يلبي رغبات العملاء وبالتالي الإقبال على منتجاتهم وخدماتهم المعروضة بما يتناسب احتياجات السوق وزيادة المنافسة بين شركات التأمين الأخرى.
- 5- يجب على شركات التأمين ان تقوم بزيادة الوعي التأميني عن طريق زيادة الحملات الترويجية الاعلانية للمنتجات ونشره في أوساط المجتمع.
- 6- توفير دورات تكوينية في مجال التأمين وإدارة المخاطر لصالح الموظفين لزيادة كفاءاتهم.
- 7- تفعيل المعلوماتية واستخدام التكنولوجيا واستغلال الوسائط الالكترونية والخدمات الذكية لتقليل حجم تكاليف أعمال الإدارة الورقية، مما يزيد من كسب رضا الزبون.

آفاق البحث:

تفتح النتائج الحالية مجاًلاً للبحث في العديد من التساؤلات الجديدة وتمهد الطريق لمواضيع إشكاليات بحث مستقبلية جديدة مثيرة للاهتمام نذكر من بينها:

1. "اهمية التقنيات الرقمية في تطوير شركات التأمين: دراسة حالة لشركات التأمين العالمية."
 2. "تسويق منتجات التأمين التكافلي في الجزائر وآليات عمل شركاته"
 3. "دور الذكاء الاصطناعي في تحسين عمليات تقدير المخاطر وإدارة المطالبات في التأمين"
- في الأخير ما تبقى لنا إلا أن نتمنى النجاح لصناعة التأمين التكافلي في الجزائر، وندعو شركات التأمين التقليدية لتولي الاهتمام بجدية تامة في التحول نحو التأمين التكافلي وتسويق منتجاتها كخدمة لجمهور واسع يبحث عن منتجات تأمين متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- نحمد الله الذي وفقنا لإتمام هذا البحث المتواضع، الذي أسأل الله أن يتقبله منا خالصاً لوجهه الكريم، ونرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومحاولة معالجته، والله ولي التوفيق.



قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

- 1- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 2- جورج ريجيدا، مبادئ إدارة الخطر والتأمين، دار المريخ، مصر، 2006.
- 3- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل، عمان، 2010
- 4- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطرين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع.
- 5- سامي عفيف حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، مصر 1986.
- 6- عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، ج 1-، مطبعة حيرد، الجزائر، 1998.
- 7- كليفورد بومباك، "أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1989.
- 8- محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة المخاطر، دار زهران ، الاردن، 2008.
- 9- محمد شكري سرور، "التأمين ضد الأخطار التكنولوجية"، دار الفكر العربي، مصر، 1987.
- 10- محمد كامل درويش، "إدارة الأخطار واستراتيجيات التأمين المتطورة في اتفاقية الجات"، دار الخلود، لبنان.
- 11- محمد محسن قاسم، "محاضرات في عقد التأمين"، الدار الجامعة، مصر، 1999.
- 12- ممدوح حمزة احمد، ناهد عبد الحميد، إدارة الخطر والتأمين، مطبعة جامعة القاهرة، مصر 2003.

❖ المذكرات والأطروحات الجامعية:

1. اقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة قطاع التأمين في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001
2. بابا سليمان محمد عدنان، العجز التقني في شركات التأمين الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002/2001.
3. بيشاري كريم، تسويق خدمات التأمين وأثره على الزبون، مذكرة ماجستير جامعة بليدة، 2005.
4. صندورة لعور، "التأمين على أخطار المؤسسة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004.
5. عقون حكيم، إدارة مخاطر شركات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ام البواقي، سنة 2014/2013.
6. قزلان امينة، دور شركات التأمين في تغطية مخاطر المؤسسات التجارية والصناعية – دراسة حالة مؤسسة صناعية للغرف الصحراوية بعين مليلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ام البواقي، السنة الجامعية 2014/2013.

❖ المواقع الإلكترونية

- https://www.uar.dz -1
- http:// www. Cash assurance.dz -2
- http:// www.caar.dz -3
- http:// WWW.CNA.DZ -4
- http:// www.cnma.dz -5
- http:// WWW.SAA.DZ -6
- http:// WWW.SAA.DZ -7
- http:// www.tala.dz -8
- http:// www.trust.dz -9
- Https://insurancepanorama.com تاريخ صناعة التأمين في الجزائر -10

❖ قوانين والمراسيم والاورام:

- 1- القانون 197 / 63 المتعلق بإنشاء عملية إعادة التأمين وجعلها قانونية وإجبارية لكل عمليات التأمين المحققة في الجزائر.
- 2- القانون رقم 201 / 63 المتعلق بالالتزامات والضمانات المطلوبة من مؤسسات التأمين التي تمارس نشاطها بالجزائر.

❖ الجريدة الرسمية:

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الامر رقم 73-54، المؤرخ في 01 أكتوبر 1973، عدد 3، سنة 1973. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الامر رقم 66-127 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973، عدد 83، سنة 1973.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الامر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، عدد 13، الصادرة في 08 مارس 1995.
- 3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 80-07، المؤرخ في 09 جانفي 1980، عدد 33، سنة 1980.
- 4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، رقم 15، الصادرة في 12 مارس 2006.
- 5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من الأمر رقم 12-03 في 26 اوت 2003، المتعلق بالتأمين من الكوارث الطبيعية.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

❖ Livres :

- 1. Boualem Tafari Messaoud, Les Assurances en Algérie, OPU, Alger, 1987.

2. Yvonne Lambert Faivre, Risques et Assurances des Entreprises, 3ème édition, Dalloz, Paris 1991.

❖ **Revues et Articles :**

- 1- Assural: le portail des Assurances en Algérie.
- 2- http://www.cna.dz/index2.php?option=com_content&task=view&i
- 3- http://www.cna.dz/index2.php?option=com_content&task=view&i
- 4- Revue algérienne des assurances, édité par l'U.A.R, N° 1, Janvier, 1998.
- 5- www.caar.dz, Assurance des risques informatiques

❖ **Rapports :**

- 1- Activité des assurances en Algérie, Rapport Année 2019, Op.cit, 2020.
- 2- http://www.cna.dz/index2.php?option=com_content&task=view&i
Rapport annuelle d'activité de la «CAAT» en 2006, édité par la CAAT, 2007.
- 3- Mutualité agricole : Aujourd'hui et demain, édité par CNMA, Janvier 1998.

❖ **Publication :**

- 1- Publication spécial à l'occasion de la 35ème conférence et Assemblée Générale de l'Organisation des Assurances Africaines, Algérie, 25-28 mai 2008.

قائمة الملاحق

ملحق رقم 1: بطاقة فنية لشركة SAA

جدول رقم: 01: بطاقة فنية لشركة SAA

بطاقة فنية لـ SAA	
الاسم التجاري	الشركة الوطنية للتأمين (SAA)
الشكل القانوني	شركة بأسهم
رأس المال:	30 مليار دج
السنة	1963
المقر الرئيسي	مركز الأعمال، باب الزوار، الجزائر
الرئيس المدير العام	بن ميسية يوسف
موقع الويب:	www.saa.dz
ارقام الاتصال	الهاتف: 021439760/62 الفاكس: 021439216
النشاط	شركة تأمين - الضرر
عدد الموظفين	4584 موظف في 2017/12/31
إجمالي الإيرادات	23 مليار دج في 2017/12/31
البرنامج المستخدم	ORASS

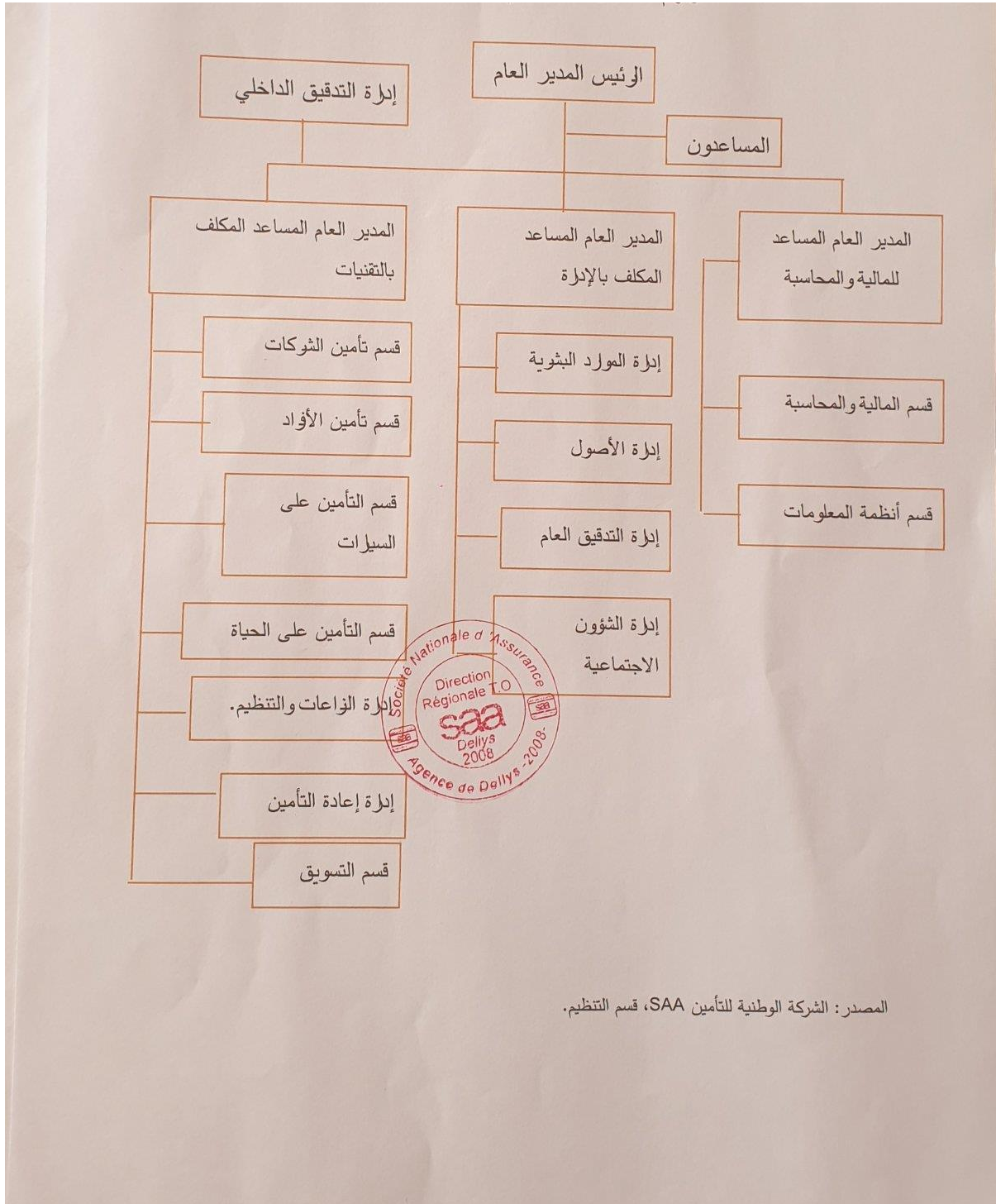
المصدر: تم إعداده بناءً على وثائق من الشركة الوطنية للتأمين SAA

2 لمحة تاريخية لشركة SAA:

شهدت الشركة الوطنية للتأمين SAA، وهي الشركة الرائدة في سوق التأمين في الجزائر، ثلاث مراحل من التطور منذ إنشائها. وقد تم تحديد هذه المراحل بناءً على اتجاهات سوق التأمين الجزائري المختلفة، وقد تأثر تطور الشركة بهذه المراحل الكبرى وهي:

- مرحلة التخصص واحتكار الدولة.
- مرحلة الإلغاء التدريجي للاحتكار والاستقلالية عن الدولة.
- مرحلة التحرير الكامل للسوق.

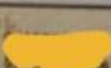
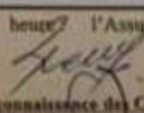
ملحق رقم 2: الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لشركة SAA



ملحق رقم 3: بوليصة التأمين

Garanties et limites de couvertures				الضمانات والامتوحة			
Garanties	Capital assuré	Franchises	Prime Nette	Garanties	Capital assuré	Franchises	Prime Nette
Responsabilité Civile	0,00		1.335,36				
Don Cof 20 000	0,00	900<=10%<=2.000	5.752,32				
P.T.A (SAA)	0,00		145,00				
Brin de Glaces	100.000,00	2.500 DA	1.500,00				
Defense et Recours	0,00		600,00				

Réductions / Majorations	التخفيضات / الإضافات	Décompte de la prime à payer	تفصيل القسط
Bonus/ Malus : B 719,84	المالوة / التراجع :	Prime nette : 9.332,68	القسط العمة :
Maj âge :	إضافة السن :	Accessoires : 200,00	الإضافات :
Maj permis :	إضافة رخصة السوافة :	TVA : -1.811,21	الرسم على القيمة المضافة :
Maj Mat Inf	زيادة من الإقهاء :	FGA : -46,00	الصندوق الخاص بشوارات :
Maj Turbo :	زيادة التوربو :	DTD : 40,00	الطوائف :
		DTG : 641,00	
		Prime totale : القسط الإجمالي : 12.070,95	DA
		(Dont quinquante)	
		En lettres : Douze Mille Sept Cent Vingt DA et 95/100	

Fait à : حريرة le :  heures 7 l'Assuré / le Souscripteur : 

La et approuvé après avoir pris connaissance des Conditions Générales :  P/la SAA ع/الشركة الوطنية للتأمين

قرأ و صوبق عليه مع الإقرار بالاطلاع على الشروط العامة لعملة التأمين المبررات :

ملحق رقم 4: المديریات الجهوية لشركة SAA

مهام الإدارة العامة:

تهتم الإدارة العامة بضمان تحقيق الأهداف المحددة للأداء والمخصصة للإدارات المركزية التي تتكون في أشكال، منها:

- (1) مساعدة شبكة الشركة على الصعيد التقني والمعلوماتي والمحاسبي والإداري.
- (2) تنظيم وتخطيط وتنسيق ومراقبة أنشطة الشركة.
- (3) تطوير منتجات أكثر تكيفاً مع احتياجات السوق.

2 المديریات الجهوية:

توجد 15 إدارة إقليمية في شركة SAA، وتكلف هذه الإدارات تقديم الدعم الفني والإداري لشبكة التوزيع وإدارة الموارد المادية والمالية المخصصة لهم.



ويتم تسجيل هذه الإدارات حسب موقعها في الجدول التالي:

جدول رقم 02: المديریات الجهوية لـ SAA

الجزائر 1
الجزائر 2
الجزائر 3
عنابة
باتنة
بشار
قسنطينة
موزاية
ورقلة
غليزان
سطيف
سيدي بلعباس
تيزي وزو
تلمسان
وهران

ملحق رقم 5: الهيكل التنظيمي لوكالة SAA



ملحق رقم 6: الأقساط المدفوعة على المنتجات التأمينية

الفرع	نوع المنتجات التأمينية	عدد العقود				القسط الصافي		
		2018	2017	القيمة المتغيرة	النسبة %	2018	2017	القيمة المطلقة
11	السيارات	3899	4494	595-	0.13-	71520900.30	74411547.77	289064747-
12	الحرائق والكوارث الطبيعية	1163	1364	201-	0.15-	9368422.81	7052831.28	231559153
13	مخاطر البناء	1	1	0	0	437744.70	539222.59	101477.89-
14	المسؤولية المدنية العامة	92	103	11-	0.11-	2130481.43	2178870.40	48388.97-
15	اضرار أخرى للممتلكات	37	41	4-	0.09-	1330078.90	1744980.04	414901.14-
22	تأمين وفاة الحيوانات	1	0	1	/	63631.81	0.00	63631.81
23	تأمينات فلاحية أخرى	2	0	0	/	69246.03	0.00	69246.03
24	العتاد الفلاحي	6	6	0	/	31732.00	30740.00	992
31	النقل البري	69	79	10-	0.13-	365247.66	368411.83	3164.17-
34	النقل البحري	30	1	29	29	74030.00	204470.00	130440-
المجموع		5300	6089	789-	0.13-	85391515.64	86531073.91	1139558.27-

المصدر: من أعداد الطالب بناء على التقارير السنوية المقدمة من طرف الوكالة للفترة 2018/2017

ملحق رقم 7: التعويضات المدفوعة

3 مقارنة المنتجات التأمينية التي أمنتها الوكالة مع التعويضات المدفوعة بين سنة (2018/2017):

الفرع	نوع المنتجات التأمينية	القيمة المتغيرة		النسبة %
		2017	2018	
11	السيارات	54831446.14	48486607.21	0.12-
12	الحرائق والكوارث الطبيعية	31246.00	997070.82	30.91
14	المسؤولية المدنية العامة	125000.00	240500.00	0.92
15	أضرار أخرى للممتلكات	121668.70	78265.96	0.36-
	المجموع	55109360.84	49802443.99	0.10-

المصدر: المصدر: من أعداد الطالب بناء على التقارير السنوية المقدمة من طرف الوكالة للفترة 2018/2017